

الجامعة المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

بحث بعنوان

الرقابة الحكومية والمنظمات الغير الهادفة للربح

مقدم الى / الدكتورة

الاء الخزعلي

اعداد الطالب

مهدي ماضي كاطع

## الفصل 20

### الرقابة الحكومية والمنظمات الغير الهادفة للربح

التدوين هو عملية جمع وتقييم الأدلة لتشكيل والدعم رأي مستقل أو مهني أو حكم آخر حول تأكيدات مصنوعة من قبل الإدارة.

يجب أن تتم عملية التدقيق وفقاً للمعايير المهنية المناسبة ، ورأي مدقق الحسابات أو حكم آخر يجب أن ترتبط بالمعايير المحددة المعمول بها ، مثل عموماً المبادئ المحاسبية والقوانين واللوائح والاتفاقات التعاقدية ، أو معايير أخرى متفق عليها مع مستخدمي تقرير التدقيق. القراء العاديين للبيانات المالية أو التقارير التشغيلية الصادرة عن ليس لدى الإدارة فرصة لمراجعة العمليات أو الأرصدة المعنية أو لتقييم مصداقية تمثيل الإدارة. قليل يستطيع أن يفعل وظيفة جيدة إذا أعطيت الفرصة. يوفر فحص المدقق خبيراً مستقلاً، الحكم المهني على الأمور التي يغطيها تقرير التدقيق. الغرض من رأي مراجع الحسابات أو أي تقرير آخر هو إضافة المصداقية إلى تلك التصريحات التي قدمتها الإدارة بشكل صحيح وتقليل المصداقية من تلك التي لا يعتبرها المدقق مناسبة. هذه التمثيلات قد يأخذ شكل البيانات المالية ، تقارير أخرى عن أنشطة المنظمات في تنفيذ البرامج التي يكلف بها عمل تشريعي أو بتمويل من الحكومة الدولية المنح أو التمثيل الضمني حول تنفيذ الإدارة الأساسية

#### المسؤوليات.

على سبيل المثال ، تكون الإدارة مسؤولة عن الامتثال المتطلبات القانونية ، للحفاظ على ضوابط داخلية كافية ولإجراء برامج اقتصادية وفعالة. قد يطلب من المدقق إبداء الرأي أو تقديم نتائج أخرى حول هذه الأمور حتى عند تمثيل الإدارة هو ضمني.

#### نظرة عامة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف القارئ بالجوانب الفريدة الرئيسية الحكومة والمنظمات غير الهادفة للربح

(G & NP) التدقيق. لمحة عامة عن يتم عرض طبيعة وغرض ونطاق تدقيق منظمة G & NP أولاً. يتبع هذا الاستعراض ملخص للمراجعة الحكومية المقبولة بشكل عام المعايير (GAGAS) التي أنشأها مكتب محاسبة الحكومة في الولايات المتحدة (GAGAS). وأخيراً ، يتم شرح مفهوم وإطار مراجعة واحدة.

#### ما هو التدقيق؟

بالرغم من وجود عدة أنواع محددة من عمليات التدقيق ، إلا أنه يمكن تصور معظمها بشكل عام

1. تعتبر الجهة الخاضعة للمساءلة مسؤولة عن أحداث وأنشطة ومعاملات معينة – و يقدم تأكيدات ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، حول هذه المسألة - مثل ما إذا كان يتم عرض بياناتها المالية بصورة عادلة وما إذا كانت قد امتثلت للتطبيق أحكام تنظيمية ومنحة.
2. يقارن المدقق بين تأكيدات الجهة الخاضعة للتدقيق ضد المعايير الموضوعية – متبعة عملية ومعايير تدقيق مناسبة - وتقرير رأي أو حكم آخر بناء على نتيجة المراجعة.
3. يتم تزويد مستخدمي تقرير التدقيق بمعلومات من كل من المحاسبين (التأكيدات) والمدقق (رأي أو حكم آخر) لاستخدامه في إجراء تقييماتهم وقراراتهم حول مساءلة الجهة الخاضعة للمراجعة.

يمكن تصنيف عمليات التدقيق على أنها داخلية أو خارجية على أساس العلاقة المدقق إلى الوكالة التي يجري فحصها. يستخدم عادة الإدارة الداخلية مراجعي الحسابات - الذين هم موظفون في الوكالة التي يجري تدقيقها - لمراجعة العمليات الوكالة ، بما في ذلك امتثال الموظف للسياسات الإدارية ، ولتقديم تقرير إلى الإدارة حول هذه الأمور. يمكنهم أيضا مساعدة المراجعين الخارجيين ، لكن مسؤولية المدقق الداخلي تكون عادة في الإدارة العليا لوكالة المراجعون الخارجيون مستقلون عن الوكالة المدققة وهم مسؤولون إلى الهيئة التشريعية والجمهور والوحدات الحكومية الأخرى. المدققين الخارجيين عادة تعبر عن رأي - في المقام الأول لصالح أطراف ثالثة - على عدالة عرض البيانات المالية. ومع ذلك ، نطاق تدقيقها قد تتجاوز البيانات المالية ، ويجوز لها إصدار تقارير رأي آخر على القضايا مثل الضوابط الداخلية والامتثال فضلا عن مجموعة متنوعة من الشهادات التقارير.

تقوم (GAGAS) معايير التدقيق الحكومية المقبولة بشكل عام لدى (GAO) مكتب المحاسبة الحكومي بتقييم عمليات التدقيق والالتزام بالتصديق إلى ثلاث فئات و عدة فئات فرعية:

1. عمليات التدقيق المالي - عادة ما تكون مهمة في المقام الأول بتوفير ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية تقدم بشكل عادل من جميع النواحي المادية في مطابقة مع:

مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP) ، أو

• أساس شامل للمحاسبة بخلاف GAAP (OCBOA).

الأهداف الأخرى للمراجعة المالية - التي توفر مستويات مختلفة من الضمان و تنطوي على نطاقات العمل المختلفة - قد تشمل

(أ) تقديم تقارير خاصة لعناصر محددة ،حسابات أو عناصر من بيان مالي .

(ب) مراجعة المعلومات المالية المرحلية .

(ج) إصدار خطابات لمؤمني التأمين وبعض الأطراف الأخرى الطالبة .

(د) الإبلاغ على معالجة المعاملات من قبل منظمات الخدمة .

(هـ) الامتثال للتدقيق مع اللوائح المتعلقة بنفقات المنح الفدرالية وغيرها من الشؤون المالية الحكومية

المساعدة بالاقتران مع أو كمنتج ثانوي لمراجعة البيان المالي.

2. الاشتباكات المشاركة - الاهتمام بفحص أو مراجعة أو تنفيذ متفق عليه إجراءات حول موضوع أو تأكيد وإبلاغ عن

النتائج. الاشتباكات المشاركة يمكن أن تغطي مجموعة واسعة من المواضيع المالية أو غير المالية ، يمكن أن تكون

جزءا من التدقيق المالي أو تدقيق الأداء ، وقد تشمل تقارير عن ما يلي:

• الرقابة الداخلية للكيان على التقارير المالية

• امتثال كيان لمتطلبات قوانين ولوائح وقواعد وعقود محددة ، أو منح

• فعالية الرقابة الداخلية للكيان على الامتثال للمتطلبات المحددة ، مثل تلك التي تحكم الموازنة والمحاسبة والإبلاغ عنها المنح والعقود.

• عرض وتحليل الإدارة (MD & A)

• البيانات المالية المتوقعة أو المعلومات المالية الشكلية

• موثوقية مقاييس الأداء

• تكلفة العقد النهائية

• إمكانية ومقبولية مبالغ العقد المقترحة

• الإجراءات المتفق عليها

3. مراجعة الأداء - تستتبع كلا:

• فحص موضوعي ومنهجي للأدلة لتقديم تقييم مستقل أداء البرنامج وإدارته مقارنة بالمعايير الموضوعية ، و

• التقييمات التي توفر تركيزاً محتملاً أو توليف المعلومات على أفضل وجه الممارسات أو القضايا المشتركة. توفر عمليات تدقيق الأداء معلومات لتحسين عمليات البرنامج وتسهيل اتخاذ القرار من قبل أولئك الذين يشرفون على البرامج أو الشروع في اتخاذ إجراءات تصحيحية. أداء تشمل عمليات التدقيق مجموعة واسعة من الأهداف وقد تستلزم نطاقاً واسعاً أو ضيقاً العمل وتطبيق مجموعة متنوعة من المنهجيات ؛ تنطوي على مستويات مختلفة من التحليل ، والبحوث ، أو تقييم؛ تقديم النتائج والاستنتاجات والتوصيات بشكل عام ؛ وينتج عنه إصدار تقرير.

• أهداف البرنامج ونتائج مراجعة النتائج معالجة فعالية البرنامج وعادة ما تقيس مدى تحقيق البرنامج لأهدافه والأهداف.

• أهداف تدقيق الاقتصاد والكفاءة تتعلق بما إذا كان الكيان يكتسب ، يحمي ، واستخدام مواردها بالطريقة الأكثر إنتاجية لتحقيق البرنامج

الأهداف.

• تتعلق أهداف تدقيق الرقابة الداخلية بخطط الإدارة وأساليبها وإجراءاتها تستخدم لتحقيق رسالتها وأهدافها. تشمل السيطرة الداخلية العمليات والإجراءات الخاصة بتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة البرنامج العمليات ، ووضع النظام للقياس والتقارير والمراقبة برنامج أداء.

• ترتبط أهداف تدقيق الامتثال بمعايير الالتزام الموضوعية بموجب القوانين واللوائح أحكام العقد ، واتفاقيات المنح ، وغيرها من المتطلبات التي يمكن أن تؤثر اكتساب وحماية واستخدام موارد الكيان والكمية والجودة توقيت وتكلفة الخدمات التي ينتجها الكيان ويسلمها.

عادة ما يتم تنفيذ عمليات المراجعة المالية والمشاركة من قبل مستقل المحاسبين والمراجعين العاملين أو من قبل مدققي حسابات الولاية ، في حين أن الأداء يتم إجراء عمليات التدقيق عادة من قبل أقسام المراجعة الداخلية للحكومة أو من خلال وحدة فرعية من مؤسسة تدقيق الدولة. محاسبة حكومة الولايات المتحدة نشر المكتب توجيهات واسعة لإجراء عمليات تدقيق الأداء. ال ومع ذلك ، فإن التركيز الأساسي لهذا الفصل على عمليات المراجعة المالية الخارجية – خاصةً عمليات تدقيق واحدة. مناقشات متعمقة لمشاركات التصديق والأداء عمليات التدقيق خارج نطاق الفصل.

تكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن التسجيل والمعالجة وإعداد التقارير على المعاملات المالية وغيرها من الأحداث الاقتصادية والأرصدة. ال تحتوي التقارير التي تم إنشاؤها بواسطة الإدارة على تمثيلات وتأكيدات مختلفة حول الأحداث ملخصة. مسؤوليات مراجعي الحسابات هي جمع ما يكفي البيانات الموضوعية التي تسمح لهم بالتعبير عن رأي حول الدقة والموثوقية من التأكيدات والتأكيدات الصريحة والضمنية الواردة في أي منها أبلغ عن. حتى لو لم تتعامل علناً مع المسائل غير المالية وغيرها ، تؤكد الإدارة ضمناً أنها امتثلت للقوانين المعمول بها و اللوائح ، حققت أهداف الوكالة والبرنامج أو جعلت معقولة التقدم نحوهم ، وتشغيلها اقتصادياً وفعالاً. برغم من قد لا تكون هذه التمثيلات محددة مثل تلك المتعلقة بالتمويل ، يمكن أن تكون

مقيمه ورأي مراجع الحسابات قد يكون مفيداً كما لو كان هناك تمثيلات محددة قد تم.

يتم إجراء عمليات المراجعة الخارجية من قبل أشخاص مستقلين عن الإدارة تنظيم الوحدة المدققة.  
هناك ثلاث مجموعات مستقلة لمدققي الحسابات:

(1) أولئك الذين هم مسؤولون في الوحدة الحكومية التي يجري فحصها .

(2) أولئك الذين هم مسؤولون في الحكومة غير تلك التي يتم فحصها .

(3) المحاسبين والمراجعين المستقلين.

لدى معظم الولايات وعدد قليل من البلديات مراجع مستقل ينتخبهم الشعب أو تعيينهم الهيئة التشريعية.

في مثل هذه الحالات المدقق مسؤولة مباشرة أمام الهيئة التشريعية أو المواطنين ، وليس للرئيس التنفيذية أو أي شخص آخر في الفرع التنفيذي للحكومة. الانتخاب

يعمل المدقق المستقل بشكل جيد في بعض الولايات القضائية ، ولكن في حالات أخرى يكون الحد الأدنى هناك حاجة إلى مؤهلات للحصول على المكتب ويمكن أن يتم انتخاب المدقق "على معارك" الحاكم. استقلال المراجع المنتخب وفعاليتها قد ينخفض بشكل ملحوظ في الحالة الأخيرة.

يطبق مصطلح مدقق الحسابات أحيانا على موظف المحاسبة الرئيسي في الدولة أو المقاطعة.

في مثل هذه الحالات ، لا يكون المراجع ، بطبيعة الحال ، خارجياً مستقلاً مدقق حسابات.

وكالات مراجعة الدولة في بعض الدول هي المسؤولة عن مراجعة حسابات الحكومة المحلية

الوحدات ، إما بشكل روتيني أو بناء على طلب الوحدات أو مسؤولي الدولة.

ولا تقوم وكالات التدقيق هذه بالضرورة بمراجعة أي من وكالات الدولة ، رغم أن بعضها فعل. يتم إجراء معظم عمليات التدقيق الحكومية المحلية من قبل جمهور مستقل معتمد المحاسبين ، ومع ذلك. وكالات تدقيق الدولة بشكل متزايد

(1) وضع المعايير للنطاق والحد الأدنى من إجراءات تدقيق الحكومة المحلية في ولايتها القضائية ،

(2) مراجعة التقارير التي يعدها مراجعو الحسابات العامون المستقلون لضمان ذلك الامتثال للمعايير ،

(3) إجراء "التحقق الفوري" أو إجراءات تدقيق الاختبار عندما يبدو أن تغطية المراجعة غير كافية .

(4) تراكم موثوق وإحصاءات مفيدة على مستوى الولاية حول تمويل الحكومة المحلية

## خطاب الارتباط

يستخدم مصطلح التدقيق بعدة طرق في الحكومة وفئات التدقيق المتعددة والفئات الفرعية ليست مفهومة عالمياً. لمنع سوء الفهم حول طبيعة أو نطاق أو جوانب أخرى لمشاركة المدقق المستقل ، يجب إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية التدقيق في عقد تدقيق مكتوب غالباً يشار لخطاب الارتباط. من بين المسائل التي يجب تغطيتها في الخطاب الرسالة هي

(1) نوع وأغراض التدقيق أو الشهادة - بما في ذلك مواصفات واضحة للنطاق ، وأي قيود على النطاق ، والأطراف المعنية ، كيف يتم تقييم المادية ، وما إذا كان من المقرر إجراء مراجعة واحدة .

(2) الإدارات والصناديق والوكالات التي سيتم إدراجها والأفراد إلى يعين .

(3) الفترة المشمولة .

(4) بداية تقريبية واستكمالها التواريخ وتاريخ تسليم التقرير .

(5) المرافق والمعلومات والموظفين والمساعدة الأخرى التي يقدمها المراجع

(6) وسائل التعامل غير متوقعة المشاكل ، مثل اكتشاف الاحتيال ، التي تتطلب تدقيقاً أكثر شمولاً مما تم الاتفاق عليه ، وكيف يجب على المدقق الإبلاغ عن أي احتيال سوء التصرف ، وما إلى ذلك ، اكتشفت .

(7) رسوم الخطوبة والنفقات التسديدات .

### معايير التدقيق

يجب تمييز معايير التدقيق عن إجراءات التدقيق . معايير المراجعة هي مبادئ توجيهية تتعامل مع الجودة الشاملة للمراجعة ، بينما الإجراءات الفعلية العمل الذي يتم تنفيذه . المعايير التي تحكم حكم المدقق في اتخاذ القرار ما هي الإجراءات التي سيتم استخدامها ، والطريقة التي سيتم استخدامها بها ، متى سيتم استخدامها ، ومدى استخدامها . لم تتم محاولة إدراج قائمة إجراءات التدقيق هنا .

عند إجراء مراجعات للحكومات ، يجب على المدققين الامتثال بشكل عام معايير التدقيق المعتمدة (GAAS) التي وضعتها AICPA وعموماً معايير التدقيق الحكومية المقبولة (GAGAS) - معايير التدقيق في مكتب المحاسبة أنشأها المراقب العام . GAGAS تدمج ولكن تتجاوز

(GAAS) معايير التدقيق المقبولة عموماً . يقدم هذا القسم نظرة عامة على كل من GAAS و GAGAS . (AICPA) ومعايير التدقيق

وافقت عضوية (AICPA) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين على مجموعة من معايير جودة التدقيق . هذه المعايير العشر تطبق لجميع عمليات التدقيق - سواء القطاع الخاص أم القطاع العام - وهي الأساس لمعايير التدقيق المقبولة عموماً (GAAS) في الولايات المتحدة:

### • المعايير العامة

1. يجب أن يكون لدى المدقق التدريب التقني الكافي والقدرة على أداء تدقيق .

2. يجب على المدقق الحفاظ على استقلاله في المواقف العقلية في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق .

3. على المدقق أن يمارس العناية المهنية الواجبة في أداء التدقيق اثناء إعداد التقرير .

### • معايير العمل الميداني

1. يجب على المدقق التخطيط بشكل مناسب للعمل ويجب أن يشرف بشكل صحيح على أي مساعدين .

2. يجب على المدقق الحصول على فهم كافٍ للكيان وبيئته ، بما في ذلك الرقابة الداخلية ، لتقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية بيانات سواء بسبب خطأ أو احتيال ، وتحديد الطبيعة والتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى .

3. يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق مناسبة كافية عن طريق القيام بإجراءات التدقيق لتوفير أساس معقول لرأي بشأن البيانات المالية تحت المراجعة .

### • معايير الإبلاغ

1. يجب على المدقق أن يذكر في تقرير المدقق ما إذا كانت البيانات المالية قدمت وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
  2. يجب على المدقق أن يحدد في تقرير المدقق الظروف التي يكون فيها ذلك لم يتم ملاحظتها باستمرار المبادئ في الفترة الحالية فيما يتعلق الفترة السابقة.
  3. عندما يقرر المدقق أن الإفصاحات الإخبارية ليست كافية بشكل معقول ، يجب على المدقق أن يذكر ذلك في تقرير المدقق.
  - 4 - على المدقق إما إبداء رأي بشأن البيانات المالية مأخوذاً عليه كلياً ، أو ينص على أنه لا يمكن التعبير عن رأي ، في تقرير المدقق.
- [أ] عندما لا يستطيع المدقق التعبير عن رأي عام ، على المراجع أن يذكر الأسباب في تقرير المدقق.
- [ب] في جميع الحالات التي يكون فيها اسم مدقق الحسابات مرتبطاً بالمال يجب على المدقق أن يشير بوضوح إلى طبيعة عمل المدقق ، إذا كان أي ، ودرجة المسؤولية التي يتخذها المدقق ، في تقرير المدقق
- 2 بالإضافة إلى هذه المعايير الواسعة ، يتم إعطاء المراجعين إرشادات أكثر تفصيلاً في بيانات معايير التدقيق (SAS) الصادرة عن معايير التدقيق AICPA مجلس (ASB).
- بالنسبة لبعض أنواع التدقيق الخاصة ، بما في ذلك عمليات التدقيق الحكومية ، محددة الإجراءات الموصى بها موضحة في أدلة التدقيق والمحاسبة AICPA بيانات الموقف (SOPs). على سبيل المثال - كما تم تلخيصه في 20-2 توضيح
- توجيهات AICPA الحكومية والحكومة المحلية (SLG) لتوجيه المدققين إلى تخطيط ، إجراء ، تقييم ، وتقديم تقارير عن مراجعة حسابات SLG في السلوكيات المتسقة مع البيانات المالية الأساسية (الفصل 13) التي تتطلبها GASB. وبالتالي ، كحد أدنى ، يجب تقديم ما يلي بشكل عادل من جميع النواحي المادية لغير المؤهلين الرأي الذي يتم تقديمه في البيانات المالية الأساسية للدولة أو للحكومة المحلية :
- كل بيان مالي على مستوى الحكومة ، كل بيان مالي للصندوق الحكومي الرئيسي ، وكل بيان مالي رئيسي خاص بشركة Enterprise.
  - معاً ، الوحدات المكونة بشكل منفصل ، الحكومة غير الحكومية الصناديق وصناديق المؤسسات ، وصناديق الخدمة الداخلية والانتمائية الصناديق حسب نوع الصندوق. من منظور المادية ، كل عمود الصندوق الرئيسي للصندوق المالية صياغات
  - والأنشطة الحكومية وأنشطة الأنشطة التجارية والمكوّن يتم النظر إلى أعمدة الوحدات الخاصة بالبيانات على مستوى الحكومة باعتبارها بيانات مالية منفصلة صياغات. وفقاً لذلك ، فإن المدقق:
  - يجب أن تستند التقييمات المادية للبيانات المالية للصندوق على كل حكومة رئيسية وكل صندوق مؤسسي رئيسي ، وليس الصندوق.
  - يجب أن تكون التقييمات الجوهرية للبيان على نطاق الحكومة على أساس الحكومة الأنشطة وأنشطة الأنشطة التجارية وأعمدة وحدات المكونات - وليس على الإجمالي الأساسي الحكومة أو مجموع الكيانات المبلغة.
- في الجزء المتبقي من هذا الفصل ، تتضمن الإشارة إلى GAAS كل هذه المصادر و مستويات معايير المراجعة.

## معايير التدقيق (GAGAS)

على الرغم من وجود العديد من أوجه التشابه بين التدقيق والبحث عن الربح والحكومة المنظمات ، وهناك أيضا العديد من الاختلافات. علاوة على ذلك ، كان هناك لا يوجد بيان شامل لمعايير المراجعة الحكومية المقبولة بشكل عام قبل إصدار المعايير الأولية لتدقيق المنظمات الحكومية ، البرامج والأنشطة والوظائف الثلاثة من قبل المراقب العام للولايات المتحدة تنص على. هذه المعايير الحكومية للمراجعة يشار إليها عادة باسم معايير مكتب محاسبة الحكومة (GAGAS) ، الحكومة المقبولة عموما معايير التدقيق (GAGAS) ، أو معايير "الكتاب الأصفر" (بسبب غلافه الأصفر).

الأنواع المتعددة من عمليات التدقيق وغيرها من مشاركات التصديق - كما هو موضح في آخر تحديث لمعايير GAO هذه ، أو GAGAS - هي تلخيصها في وقت سابق من هذا الفصل.

المقصود من معايير المحاسبة (GAGAS) أن تطبق في جميع عمليات مراجعة الحسابات الحكومية المنظمات والبرامج والأنشطة والوظائف - سواء كانت يقوم بها مدققون يعملون لدى الحكومات الفيدرالية أو الحكومية أو المحلية ؛ مستقل المحاسبين العاملين أو غيرهم مؤهلين لأداء أجزاء من أعمال المراجعة متوخاة بموجب المعايير. في الواقع ، هذه المعايير GAGAS أو الكتاب الأصفر يجب أن يتم تطبيق كلما وردت المساعدة المالية الاتحادية ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، من قبل دولة أو حكومة محلية. وبالمثل ، فهي تهدف إلى التقديم كل من التدقيق الداخلي ومراجعة الحسابات للمقاولين والممنحين والمنظمات الخارجية الأخرى يقوم بها أو من أجل وكالة حكومية. بالإضافة إلى ذلك ، يتطلب التشريع الاتحادي

(1) المفتشين الاتحاديين العام الامتثال لمعايير المراجعة غاو في تدقيق الوكالات الاتحادية ،

(2) اتباع معايير المحاسبة غاو من قبل أولئك الذين يجرون عمليات المراجعة من حكومات الولايات والحكومات المحلية بموجب قانون المراجعة الوحيد الفصل. وعلاوة على ذلك ، فإن العديد من وكالات مراجعة الحسابات الحكومية والمحلية لديها اعتمدت هذه المعايير ، وقد أصدرت AICPA معايير المراجعة (GAGAS) التوجيه لأعضائها.

معايير تدقيق مكتب المحاسبة (GAGAS) تعترف معايير AICPA بأنها ضرورية ومناسبة لمراجعة القوائم المالية ولكن غير كافية للأوسع نطاق المراجعة الحكومية. وهكذا ، كما لوحظ سابقا ، معايير المراجعة غاودمج معايير التدقيق AICPA وإضافة معايير تدقيق إضافية هي فريدة من نوعها لتدقيق القطاع العام.

يتم تنظيم معايير التدقيق الحكومية حول الأنواع الثلاثة مراجعة الحسابات وعمليات الإشهاد المشار إليها في وقت سابق:

(1) مراجعة الحسابات المالية ، (2) التصديق التعاقدات ، و (3) مراجعة الأداء.

يجب ألا تتضمن جميع عمليات التدقيق جميع ثلاثة أنواع من المشاركات.

في الواقع ، يتم تنظيم معايير (GAGAS) بحيث أي واحد من عدة أنواع عمليات التدقيق وغيرها من الارتباطات يمكن تنفيذها بشكل منفصل. الباقي هذا الفصل يركز على الجوانب الفريدة لمراجعة حسابات الحكومات منظمات الربح.

## ملخص 2011 GAGAS

تؤسس معايير المحاسبة الحكومية عام 2011 المقبولة لدى (GAGAS) معايير مراجعة حسابات الحكومات والمستفيدين الآخرين من التمويل الفيدرالي مساعدة. يتضمن معايير التدقيق التي وضعتها AICPA مجلس معايير التدقيق (ASB) بالرجوع إليه ويتضمن أيضا تدقيقًا إضافيًا المعايير التي وضعتها (GAGAS). يقوم مشروع ASB Clarity بمحاذاة معايير المراجعة مع U.S. تلك الخاصة بالمجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد كانت مهمة النظر في مراجعة الكتاب



الأصفر. مع تقدم هذا التوافق ، مراجعة GAO المعايير وتقييم تأثيرها المحتمل على GAGAS. يمكن أن يفترض الممارسون أن (GAGAS) يتفق مع معايير التدقيق ASB الجديدة ما لم يدل مكتب المحاسبة الحكومية على خلافه.

تشمل GAGAS تغييرات هامة أخرى لزيادة توضيح ومواءمة معايير المراجعة GAO و AICPA. على سبيل المثال ، فإن المعايير الإضافية (GAGAS) وأضاف إلى معايير المراجعة AICPA يشار بوضوح ، وذات الصلة معايير التدقيق AICPA ، بما في ذلك التعريفات مثل "نقاط الضعف المادية" و "أوجه القصور الكبيرة" ، يتم دمجها بالإشارة بدلاً من تكرارها الكتاب الأصفر. التغيير الأكثر أهمية من الإصدارات السابقة من الأصفر الكتاب هو دمج إطار مفاهيمي لتقييم الاستقلال.

## استقلال

والإطار المفاهيمي الجديد "الاستقلالية" للفريق GAGAS يربط بشكل وثيق بين الكتاب الأصفر و "AICPA" معايير الاستقلال. هذا الإطار يتطلب من المراجع تحديد التهديدات لاستقلال المراجع ثم تقييم أهمية التهديدات:

• إذا اعتبرت التهديدات التي تم تحديدها مهمة في التعامل ، يحدد المدقق ما إذا كان بالإمكان وضع ضمانات للتخفيف من حدة التهديدات إلى مستوى مقبول.

• يوفر الإطار أيضا إرشادات بشأن أهمية بعض التهديدات المحددة و ما إذا كان من الممكن تخفيف تلك التهديدات.

• إذا خلص المدقق إلى أنه لا توجد ضمانات كافية للحد من التهديد بمقبول المستوى ، ثم التهديد هو ضعف في الاستقلال.

• مطلوب من المدقق توثيق أي قضية استقلالية تتطلب مناقشة مهمة أو التحليل. التهديدات والضمانات تحدد معايير GAO عدة فئات من التهديدات لاستقلال مراجع الحسابات:

• مراجعة ذاتية. مدقق الحسابات تدقيق أعماله الخاصة.

• المصلحة الذاتية. لدى المدقق مصلحة ثابتة في نتائج التدقيق.

• انحياز، نزعة. لدى المدقق فكرة مسبقة عن منظمة أو برنامج بغض النظر عن ذلك نتائج التدقيق.

• الألفة مع مرور الوقت. لقد أصبح المدقق قريباً جداً من المؤسسة المدققة أو برنامج.

• تأثير لا مسوغ له. قد تؤدي الضغوط الشخصية أو السياسية أو غيرها إلى إضعاف مدقق الحسابات حكم.

• مشاركة الإدارة. يقوم المدقق باتخاذ قرارات الإدارة أو اتخاذها بطريقة أخرى حول دور إدارة المنظمة أو البرنامج المدقق.

• الهيكلي. موقع مدقق حسابات حكومي في هيكل التنظيم الحكومي قد يؤثر على استقلالية المدقق أو يخلق مظاهر ضعف. إذا لم يتم حظر الخدمة غير المسموح بها صراحة ، يجب على المدقق تطبيق المفهوم إطار لتقرير ما إذا كان هناك انخفاض محتمل. المعايير تحديد الضمانات التي أنشأتها هذه المهنة وكذلك تلك المتعلقة مباشرة بيئة العمل ، بما في ذلك:

• إجراءات مراقبة وتأديبية مهنية أو تنظيمية ، مثل مراجعات النظراء.

• المراجعات الخارجية لأطراف ثالثة من التقارير ، مثل وكالات مراجعة حسابات المانحين.

• استخدام فرق الإدارة والمشاركة المختلفة مع خطوط تقارير منفصلة إلى توفر خدمات غير المدققة إلى كيان مدقق.

• متطلبات مراجعة إضافية لخدمات غير المراجعة ، مثل الأخلاقيات المهنية للجان.

• الإشراف الإضافي من جانب إدارة الكيان المراجع على الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات.

في بعض الحالات ، قد تعمل الضمانات على تخفيف التهديدات إلى مستوى مقبول. ومع ذلك ، حتى إذا طبقت بشكل صحيح ، قد لا تكون الضمانات كافية دائماً لتقليل بعض التهديدات. المحظورات ضمن خدمات معينة غير مذكورة يتم تقديم خدمات معينة غير مدققة بشكل صريح محظور من قبل GAGAS. هذه المحظورات تنطوي على خدمات غير مدققة ذلك قد أثارت قضايا تتعلق باستقلال المدقق (في الواقع أو المظهر) في بيئة حكومية. خدمات مدقق الحسابات المحددة محظورة صراحة في كل من الفئات غير مدققة التالية:

• خدمات التدقيق الداخلي

• وضع سياسات المراجعة الداخلية للتدقيق أو التوجه الاستراتيجي.

• اختيار أو تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية.

• تصميم أو تنفيذ أو الحفاظ على الرقابة الداخلية.

• المراقبة والتقييم الداخلي - توفير إجراءات المراقبة المستمرة.

• خدمات تكنولوجيا المعلومات (IT)

• تصميم أو تطوير نظام معلومات يخضع لمراجعة الحسابات.

• تعديل شفرة المصدر.

• تشغيل أو الإشراف على خدمة تكنولوجيا المعلومات (IT).

• خدمات التقييم تقديم خدمات التقييم التي سيكون لها تأثير مادي (بشكل منفصل أو في مجموع) على البيانات المالية أو غيرها من المعلومات التي تخضع لمراجعة الحسابات ، إذا التقييم ينطوي على درجة كبيرة من الذاتية.

• إعداد القوائم المالية ، ومسك الدفاتر ، ومساعدة العملاء تنشأ قضايا الاستقلال عندما يقوم المدقق بتزويد الكيان المدقق بالمساعدة فيه مسك الدفاتر وإعداد البيان المالي. على سبيل المثال ، غالباً ما يسير المدققون غرامة بين الاستقلال وانخفاض القيمة عند تحويل حسابات الأساس النقدي إلى حساب الاستحقاق أو إعداد البيانات المالية أو المساعدة في المصالحات. (GAGAS) ومعايير التدقيق AICPA متسقة في تحديد بعض أنشطة التدقيق التي تنشأ ضعف تلقائي ، مثل:

• تحديد أو تغيير إدخالات دفتر اليومية أو ترميز الحساب أو تصنيفات المعاملة أو سجلات محاسبية أخرى دون الحصول على موافقة العميل.

• اعتماد أو الموافقة على المعاملات.

• إعداد الوثائق المصدر.

• تغيير وثائق المصدر دون موافقة العميل. لا تحظر معايير GAO صراحة على المدقق من تقديم غيره خدمات مسك الدفاتر أو إعداد القوائم المالية. ومع ذلك ، قبل تنفيذ مسك الدفاتر والخدمات المالية غير المحظورة صراحةً ، ينبغي على المدقق تقييمها ضمن إطار العمل المفاهيمي لتحديدها ما إذا كان هناك اختلال في القيمة ، وإذا كان الأمر كذلك ، ما إذا كان من الممكن تخفيفه بشكل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك ، من أجل توفير المدقق مسك الدفاتر والمالية أنشطة البيان غير المحظورة صراحة ، الإدارة المكلفة يجب أن تتمتع الإشراف على الخدمة غير الحيادية بمهارة مناسبة أو معرفة أو خبرة مناسبة لتقييم مدى كفاية ونتائج الخدمات التي يتم تنفيذها. إذا الإدارة لا ، وجود ضعف ، كما هو الحال في قانون AICPA من السلوك المهني ، القاعدة 101 ، الاستقلال (التفسير 101-3 ، الأداء الخدمات غير الأنشطة).

عمليات التدقيق اللاحقة لخدمات غير مدققة تقدم GAGAS مفهوم a فترة ما بعد النخفاض بعد أن يقدم المدقق استقلالية في الاستقلال الخدمات.

تحت معايير (GAGAS) ، والمراجعين الذين ينفذون إعاقه الاستقلال قد تدون خدمات غير مدققة في فترات اللاحقة فقط بعد ضمانات كافية تم تحديدها للتخفيف من التهديد

• من ضمن نوع واحد من الحماية أن يتم إجراء تدقيق من قبل المدقق الذي لم يفعل ذلك تقديم خدمة غير مدققة الأصلية.

• ينبغي على المدقق أيضاً أن ينظر في الاستقلال في قضايا المظهر التي قد تنشأ يتم إجراء التدقيق بعد تقديم خدمة إعاقه غير مدفوعة.

متطلبات التعليم المهني المستمر (CPE)

يجب على المراجعين الذين يعملون تحت GAGAS إكمال 24 ساعة على الأقل المحاسبة الحكومية ، ومراجعة الحسابات ، و CPE ذات الصلة كل سنتين. داخلي يجب على المتخصصين الذين يطبقون معرفتهم المتخصصة في التدقيق أن يكملوا 24 ساعة من CPE في مجال تخصصهم. المتخصصون الخارجيون غير ملزمين بذلك اتبع متطلبات CPE ؛ ومع ذلك ، مطلوب من المراجعين للنظر فيما إذا كان المتخصصون الخارجيون مؤهلون لخدمة المشاركة.

المراجعة المالية

الغرض المعتاد من مراجعة البيان المالي هو تحديد ما إذا كان الصندوق والبيانات المالية للحكومة على مستوى الحكومة الجاري مراجعتها إلى حد ما المركز المالي والنتائج التشغيلية للحكومة الرئيسية والأموال المملوكة (والتدفقات النقدية للصناديق الملكية الرئيسية) و أنشطة حكومية وأنشطة تجارية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. في صنع هذا التحديد ، يجب على المدقق تحديد ما إذا كان الكيان قد امتثل القوانين واللوائح المطبقة على المعاملات والأحداث التي لا يمثل لها قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية للمنشأة.

الامتثال القانوني

يعتبر جزء لا يتجزأ من كل من المسؤولية الإدارية والمساءلة والمراجعة المالية للحكومات. يجب أن يعنى تدقيق البيان المالي بإمكانية ذلك قد يؤدي عدم الامتثال إلى خلق التزامات طارئة أو فعلية - أو إبطالها ذم مدينة - التي تعتبر جوهرية للبيانات المالية للمنشأة. القيود القانونية تعمل بموجبها الحكومات وتوجيه الرقابة الحكومية وقد تم التعليق على أنظمة المحاسبة في العديد من النقاط في جميع أنحاء هذا الكتاب. من الواضح أن عملية المساءلة غير مكتملة إذا كانت مراجعة البيانات المالية لا تشمل جوانب الامتثال القانونية.

معايير التدقيق وإجراءات المراجعة

تم تصميم معايير AICPA للجوانب المالية للبيان المالي مراجعة الحسابات بشكل عام ، ويتم تكييفها مع عمليات التدقيق الحكومية من خلال دمجها في معايير المراجعة (GAGAS). القوانين والأنظمة والقيود القانونية الأخرى تحت التي تعمل بها الحكومة تضع المعايير التي يتم بموجبها الامتثال القانوني يقاس.

إرشادات محددة لمراجعة حسابات الحكومات والمستشفيات وغيرها من منظمات الرعاية الصحية ، الكليات والجامعات ، ومنظمات الصحة والرفاهية التطوعية ، وغيرها من المنظمات غير الربحية متاحة في التدقيق والمحاسبة AICPA ، عدة أدلة لهذه الأنواع من المنظمات ، ورد ذكرها في نقاط مختلفة في هذا النص.

التوجيه الرسمي الأكثر تفصيلاً للجوانب الإجرائية للمراجعة المالية ويرد بشكل عام في عمليات مراجعة الحسابات للحكومات والحكومات المحلية AICPA في (ASLGU) ، ودليل تدقيق الدولة والحكومة المحلية. يغطي هذا الدليل هذه المواضيع مع تطبيق معايير المراجعة ، وإجراءات التدقيق الواجب اتباعها ، وتقارير التدقيق أن تكون على استعداد ، وتخطيط مراجعة الحسابات ، وخلفيات مراجعة الحسابات ، والامتثال للقانون و المتطلبات التنظيمية ودراسة الرقابة الداخلية واختبارات أرصدة الحسابات.

تلاحظ ASLGU أنه في إعداد وتدقيق البيانات المالية الأساسية الأنشطة الحكومية وأنشطة الأنشطة التجارية والتقارير المالية الرئيسية وحدات يفترض أن تكون مادة كميًا. وبعبارة أخرى ، كلا التخطيط ويجب أن يتم تقييم المادية المقدرة عادة كميًا (ونوعياً) لكل عمود من كل صندوق حكومي رئيسي ، كل مؤسسة كبير بالصندوق ، وكل بيان مالي أساسي على مستوى الحكومة.

إجراءات التدقيق الامتثال الامتثال تختلف مع الظروف. المدقق يجب تحديد الأحكام القانونية للقوانين والمراسيم والسندات الصناعية ، المنح ، وهلم جرا التي تنطبق على الوضع. ثم يحدد المراجع مدى الامتثال لهذه الأحكام ومدى كفاية تلك الأحكام الإبلاغ والكشف في البيانات المالية والملاحظات. يجب على المدقق أيضا الحصول على تأكيدات معقولة بأن الجهة الخاضعة للتدقيق لم تتكبد أي سجل غير مسجل الالتزامات من خلال انتهاك القوانين واللوائح ذات الصلة. تقرير التدقيق إن تقرير مدقق الحسابات حول مراجعة القوائم المالية للحكومة مماثل تقرير مدقق الحسابات لمراجعة البيانات المالية للشركات ، كما هو موضح في المثال التوضيحي 15-2 ، تقرير المدقق عن مقاطعة جويلفورد ، كارولاينا الشمالية ، مالية صياغات. الاختلافات الرئيسية في تقرير مدقق الحسابات حول الفحص البيانات المالية الحكومية الناتجة عن

(1) الحاجة إلى اتباع GAGAS وكذلك GAAS و (2) مستويات مختلفة من البيانات المالية - على حد سواء الحكومي-

البيانات المالية الشاملة والصناديق - كما تمت مناقشته في الفصل 13. يجب أن يشير تقرير التدقيق بوضوح إلى المسؤولية التي يتحملها المدقق لمستويات مختلفة من البيانات المالية ، وكذلك عن أي من المعلومات المصاحبة. موقف GASB بشأن درجة المسؤولية التي ينبغي على المدققين القيام بها قبول مستويات مختلفة من البيانات المالية هو أنه في حين أن المالية الأساسية البيانات هي الحد الأدنى من نطاق التدقيق المقبول ، توصي GASB أن ويشمل نطاق التدقيق أيضا البيانات المالية المجمع والصناديق الفردية والجدول الزمنية في التقرير المالي السنوي الشامل (4). ولديها بيان سياسة مماثل.

تطلب GAGAS أيضًا من المدقق إصدار تقارير خطية حول الجهة الخاضعة للتدقيق بصورة شاملة

• الرقابة الداخلية ، و

• الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

هذه التقارير ليست تقارير الرأي. بدلاً من ذلك ، تتطلب GAGAS إعداد تقارير عامة نتائج اختبارات وتقييم الرقابة الداخلية الشاملة والامتثال العام المتعلقة بالتدقيق المالي - وكلاهما يمكن أن يكون مهمًا للمانحين و الآخرين الذين يحاولون تقييم أسلوب وقدرات إدارة الكيان المدقق. بالإضافة إلى ذلك ، سيقوم المراجع بإجراء اختبارات معينة لمناقشة الإدارة والتحليل (MD & A) وغيرها من المعلومات التكميلية المطلوبة (RSI).

تقدم AICPA تقارير مراجع الحسابات التوضيحي لـ GAGAS (الكتاب الأصفر) تدقيقات على حد سواء:

• حيث تفعل الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والامتثال والمسائل الأخرى عدم الإشارة إلى أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية ، أو حالات عدم الامتثال التي يتم الإبلاغ عنها ، أو غيرها من المسائل ذات الصلة ، و

• حيث ينظر مراجعو الحسابات في الرقابة الداخلية الشاملة على الإبلاغ المالي والامتثال وأمور أخرى تشير إلى وجود أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية ، يمكن الإبلاغ عنها حالات عدم الامتثال أو غير ذلك من الأمور ذات الصلة. يعرض المثال التوضيحي 20-3 تقرير مراجعة AICPA توضيحياً حديثاً حيث وأشارت إجراءات مراجع الحسابات لمراجعة البيان المالي إلى وجود قدر كبير من الإجراءات الداخلية نقص المراقبة والامتثال الخاضع للتقرير وأمور أخرى. أخيراً ، على الرغم من أن المدقق المستقل يعمل بشكل أساسي على تقديم الرأي على البيانات المالية ، واحدة من الخدمات الأكثر قيمة للمدقق يمكن تقديم خطاب للمسؤولين المسؤولين يعرف باسم خطاب الإدارة. في رسالة الإدارة ، يوفر المراجع المناقشات والتحليلات والتوصيات في المسائل التشغيلية مثل أنظمة وإجراءات المحاسبة ، بما في ذلك المحاسبة الداخلية والضوابط الإدارية ؛ الحماية والاستخدام والتصرف في الأصول ؛ أنواع وأعداد الصناديق ؛ إدارة النقود؛ التنظيمية ترتيبات؛ والتأمين وممارسات الترابط.

20-3 توضيح تقرير المراجع التوضيحي عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وعلى الامتثال ومسائل أخرى

مثال 4-5

تقرير عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية والامتثال والمسائل الأخرى بناء على مراجعة مالية البيانات التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية (لا يتم تحديد نقاط الضعف المادية) العيوب الهامة والحالات التي يتم الإبلاغ عنها لعدم الامتثال والمسائل الأخرى التي تم تحديدها)

[المرسل]

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية للكيان المثال اعتباراً من السنة المنتهية في 30 يونيو X120 ، وأصدرنا تقرير بتاريخ 15 أغسطس ، X120. لقد أجرينا تدقيقاً وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير المطبقة على عمليات المراجعة المالية الواردة في معايير التدقيق الحكومية ، صادر عن المراقب العام للولايات المتحدة.

الرقابة الداخلية على التقارير المالية إدارة الكيان المثالي مسئول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية.

أثناء تخطيطنا لمراجعة الحسابات وتنفيذها ، نظرنا في الرقابة الداخلية للجهة المشرفة على إعداد التقارير المالية كأساس لتصميم إجراءات التدقيق لغرض التعبير عن رأينا في البيانات المالية ، ولكن ليس لهذا الغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للكيان المثال على التقارير المالية. وفقاً لذلك، نحن لا نعبر عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للكيان المثال على التقارير المالية. يوجد نقص في الرقابة الداخلية عندما لا يسمح تصميم أو تشغيل عنصر تحكم الإدارة أو الموظفين ، في المسار الطبيعي لأداء المهام المعينة ، لمنع أو كشف وتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب.

المواد

الضعف هو نقص أو مجموعة من أوجه القصور في الرقابة الداخلية بحيث يكون هناك احتمال معقول بأن يكون لا يمكن منع الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية للمنشأة أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.

كان نظرنا في الرقابة الداخلية على التقارير المالية للغرض المحدود الموصوف في الفقرة الأولى من هذا ولم يتم تصميمه لتحديد جميع أوجه القصور في الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي قد تكون أوجه قصور ، أوجه القصور الكبيرة أو الضعف المادي. لم نحدد أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي نعتبرها نقاط ضعف مادية ، كما هو موضح أعلاه. ومع ذلك ، حددنا بعض أوجه القصور في الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، الموضحة في المرافقة [تشمل عنوان الجدول الزمني الذي تم فيه الإبلاغ عن النتائج (على سبيل المثال ، الجدول الزمني للنتائج والردود أو جدول النتائج والتكاليف المشكوك في تحصيلها)] التي نعتبرها أوجه قصور كبيرة في الرقابة

الداخلية على التقارير المالية. [أدرج الأرقام المرجعية للنتائج ذات الصلة ، على سبيل المثال ، 20 X1-1 ، 20X1-3 ، X1-420].

نقص كبير هو نقص أو مجموعة من أوجه القصور ، في السيطرة الداخلية التي هي أقل حدة من أضعف الجوهرية ، لكنه مهم بما فيه الكفاية لاستحقاق الاهتمام من جانب المسؤولين عن الحكم.

[ملحوظة: . . . يوصي هذا الدليل بتحديد كل نتيجة برقم مرجعي. . . .]

الامتثال والمسائل الأخرى

كجزء من الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية للكيان المثالي خالية من الأخطاء الجوهرية ، أجرينا اختبارات أمثالها لبعض أحكام القوانين والأنظمة والعقود واتفاقيات المنح وعدم الامتثال يمكن أن يكون لها تأثير مباشر ومادي على تحديد مبالغ البيانات المالية. ومع ذلك ، فإن تقديم رأي بشأن الامتثال لتلك الأحكام لم يكن هدفاً لمراجعة الحسابات لدينا ، وبالتالي ، نحن لا نعبر عن هذا الرأي. كشفت نتائج اختبارنا عن حالات عدم امتثال أو مسائل أخرى يجب أن يتم الإبلاغ عنها بموجب معايير التدقيق الحكومية والتي يتم وصفها في المرافقة [تتضمن العنوان من الجدول الزمني الذي تم الإبلاغ عن النتائج (على سبيل المثال ، جدول النتائج والردود أو جدول النتائج و التكاليف المشكوك فيها)] كعناصر [سرد الأرقام المرجعية للنتائج ذات الصلة ، على سبيل المثال ، X1-220 و X1-5 20].

[ملاحظة: تشمل النتائج المشار إليها الإبلاغ عنها: (أ) حالات عدم الامتثال ؛ و

(ب) الاحتيال أو الإساءة التي ليست هي نتيجة لنقص كبير.] لاحظنا بعض المسائل التي أبلغنا بها عن إدارة "جهة المثال" في رسالة منفصلة بتاريخ 15 أغسطس X120.

مثال على استجابة الكيان للنتائج المحددة في مراجعتنا موضحة في المصاحبة [متضمنة عنوان الجدول الزمني الذي يتم الإبلاغ عن النتائج (على سبيل المثال ، جدول النتائج والردود أو جدول النتائج والتساؤل التكاليف "أو أعلى" إذا تم تضمين النتائج والردود في متن التقرير]. لم نقوم بتدقيق استجابة جهة الكيان وبالتالي ، فإننا لا نعبر عن رأي بشأنها التدقيق الفردي

الـ 11 تريليون دولار من المنح الفيدرالية والتعاقد مع حكومات الولايات والحكومات المحلية الجامعات والمستشفيات وغيرها من المنظمات غير الربحية في كل عام أدى إلى مزيد من التدقيق في استخدام المساعدات المالية الاتحادية وطريقة كيانات التدقيق للامتثال لأحكام المنحة والمتطلبات الاتحادية الأخرى. هذه العوامل أدت إلى تطوير المفهوم المعروف باسم تدقيق واحد. كما تطلب عدة ولايات من المدقق أن يشتمل على معونة مالية حكومية البرامج في نطاق عمليات التدقيق الفردية.

المفهوم الأساسي للمراجعة الفردية هو أن مراجعة واحدة يمكن أن توفر كلا من

(1) الأساس للحصول على رأي بشأن البيانات المالية للمنشأة المتلقية و

(2) أساس لتحديد ما إذا كانت موارد برنامج المساعدة المالية الفيدرالية تدار وتدار بشكل مناسب واستخدامها وفقاً للمتطلبات القانونية والتعاقدية.

يوضح الشكل التوضيحي 20-4 كيفية دمج GAGAS مع إضافة المتطلبات خارج GAAS ، وكيف يتضمن التدقيق الفردي GAGAS (بما في ذلك GAAS) ويضيف متطلبات تتجاوز GAGAS. في الواقع ، تمتد متطلبات المراجعة الفردية ما هو أبعد من ذلك بالنسبة لعمليات تدقيق GAAS أو GAGAS.

ومن عيوب نهج المراجعة الواحدة هو أن بعض وكالات المانح لا تتلقى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول برامج المنح عند فصلها يتم إجراء منح أو منح برامج التدقيق. ونتيجة لذلك ، فإن بعض الوكالات المانحة تتطلب عمل تدقيق يتجاوز متطلبات التدقيق الفردي. وكالات المانح الحق في طلب عمل إضافي عند الضرورة للوفاء بضوابطهم والمسؤوليات ، ولكن يجب عليهم دفع تكاليف المراجعة الإضافية. وهكذا ، في حين أن معظم الفيدرالية يتم تدقيق المساعدة المالية باستخدام نهج التدقيق الفردي الذي نوقش هنا ، يتم تنفيذ بعض المراجعات للمنح والبرنامج لكل برنامج بالإضافة إلى ذلك إلى التدقيق الفردي أو بدلاً من التدقيق الفردي تحت الخيارات والاستثناءات المسموح به بموجب قانون التدقيق الموحد لعام 1984 ، بصيغته المعدلة. أيضا بعض مراجعة الدولة تقوم الوالات بمراجعة الحسابات بمنحة على برامج مختارة للدعم الحكومي.

المقاصد

القابلية للتطبيق

ذكر المؤتمر أن أغراض قانون التدقيق الموحد هي:

- تحسين الإدارة المالية والمساءلة بين حكومات الولايات والحكومات المحلية (SLGs) والمنظمات غير الهادفة للربح (NPOs) فيما يتعلق ببرامج المساعدة المالية الفيدرالية.
- وضع متطلبات موحدة لمراجعة حسابات المساعدات المالية الفيدرالية المقدمة للدولة والحكومات المحلية والمنظمات غير الربحية.
- تشجيع الاستخدام الكفاء والفعال لموارد التدقيق.
- التأكد من أن الإدارات والوكالات الاتحادية تعتمد على أعمال المراجعة التي تتم عملاً للقانون إلى أقصى حد ممكن.

يتطلب قانون التدقيق الموحد لعام 1984 و OMB Circular A-133 مجموعات SLG وغير ربحية

المنظمات التي تنفق 500000 دولار أو أكثر من المساعدة المالية الفيدرالية في سنة مالية للحصول على "تدقيق مفرد" للسنة المالية. (هذه النفقات 500000 دولار) يمكن زيادة العتبة من قبل المكتب المالي العمومي (OMB) ولكن قد لا تتخفف. من قانون التدقيق الموحد ، بصيغته المعدلة ، و OMB Circular A-133

في 5-20 توضيح .

يسمح القانون ببعض الاستثناءات لهذه المتطلبات. على وجه التحديد ، سلسلة من مراجعة حسابات الإدارات والوكالات والمؤسسات الفردية التابعة لـ SLG أو للمنظمات غير الحكومية السنة المالية نفسها تفي بمتطلبات مراجعة القانون - توفير جميع العمليات مدرجة. أيضا ، في بعض الحالات ، قد يكون SLG أو NPO مراجعة البرنامج برنامج (مساعدات) مالية فيدرالية محددة بدلاً من مراجعة واحدة. وأخيراً ، SLGs والمنظمات التي لا تستهدف الربح التي تنفق أقل من 500000 دولار في التمويل الفيدرالي يتم إعفاء المساعدة في أي سنة مالية من متطلبات المراجعة الفردية - كذلك مثل متطلبات التدقيق الفيدرالية الأخرى - لتلك السنة. ومع ذلك ، فإن هذه الحكومات يجب الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية وجعلها متاحة للتفتيش والتدقيق عند الطلب

تعريفات

المساعدة المالية الفيدرالية هي المساعدة المقدمة من قبل وكالة فدرالية غير حكومية الكيانات استقبال أو إدارة. قد تكون المساعدة من المنح والعقود والتعاونية الاتفاقات والقروض وضمائنات القروض والممتلكات وإعانات الفائدة والتأمين السلع الغذائية ، أو الاعتمادات المباشرة - وتشمل كلا من الفيدرالية المباشرة الجوائز التي تم تلقيها وتلك الواردة بشكل غير مباشر (تمر عبر) من SLGs.5 الأخرى باختصار ، يتم تعريف المساعدات المالية الفيدرالية لتشمل جميع

المساعدات المقدمة من قبل الوكالات الفيدرالية إلى SLGs أو NPO ، حتى إذا تم تمرير هذه المعونة في وقت لاحق للحكومات أو المنظمات أو الأفراد الآخرين. الجوائز المالية الاتحادية هي محددة من قبل OMB Circular A-133 بما في ذلك كل من المساعدة المالية الفيدرالية (بما في ذلك القروض) وعقود من نوع التكاليف.

جدول النفقات من الجوائز الفيدرالية هو موضح في الرسم التوضيحي 9-20.  
الأهداف

بموجب هذا القانون ، يجب أن يحقق التدقيق الواحد عدة أهداف:

1. المتعلقة بالكيان ككل. يجب أن يتم تصميم التدقيق لتحديد ما إذا كان البيانات المالية الأساسية تقدم بشكل عادل الوضع المالي ونتائج العمليات - بالنسبة للأنشطة الحكومية وأنشطة الأنشطة التجارية والصناديق الرئيسية - وفقاً لها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (أو على أساس غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المشار إليها). يتضمن التدقيق أيضاً
- تحديد ما إذا كانت الحكومة أو غيرها من المنظمات غير الربحية قد امتثلت مع القوانين واللوائح التي قد يكون لعدم الامتثال لها تأثير مادي على البيانات المالية للكيان.
- دراسة وتقييم الضوابط الداخلية للكيان لتحديد طبيعة ومدى ، وتوقيت إجراءات التدقيق اللازمة لإبداء رأي حول الكيان القوائم المالية.

2. المتعلقة بجميع برامج المساعدة المالية الاتحادية. يجب أن يحدد التدقيق ما إذا كان

- الجدول التكميلي للنفقات من الجوائز الاتحادية المنصوص عليها إلى حد ما في جميع الاحترام المادي فيما يتعلق بالبيانات المالية الأساسية المتخذة ككل. (وهو الجدول الزمني للنفقات من الجوائز الاتحادية ويرد في الشكل 10-20).
  - أنشأت الحكومة أو المؤسسة الوطنية للأرصاء الجوية أنظمة الرقابة الداخلية ، بما في ذلك كليهما الضوابط المحاسبية والإدارية ، لتوفير ضمان معقول أن كل منهما يتم إدارة البرنامج الفيدرالي الرئيسي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
  - امتثلت SLG أو NPO للقوانين واللوائح التي قد تحتوي على مادة تأثير على كل برنامج رئيسي للمساعدة الفيدرالية.
- نظرة عامة

يتضمن التدقيق الفردي كلا من GAAS و GAGAS - كما يتطلب المزيد إجراءات التدقيق والتقارير حول برامج المساعدات المالية الفيدرالية (FFA). التذييل 1-20 عبارة عن مسرد للمراجعة الفردية الرئيسية والمصطلحات ذات الصلة.

تقدم ثلاث رسوم توضيحية لمحات عامة مفيدة عن إجراءات التدقيق الفردي والإبلاغ:

1. المثال التوضيحي 6-20: متطلبات التدقيق وإعداد التقارير بموجب قانون التدقيق الموحد و OMB Circular A-133 يلخص ، حسب نوع التدقيق ، (1) الإجراءات المنجزة و(2) التقارير الصادرة.
2. المثال التوضيحي 7-20: GAAS ، معايير التدقيق الحكومية ، وعمليات التدقيق الفردية تلخص ، في



مخطط تخطيطي ، تقارير المدقق (1. للكيان والثاني. بالنسبة للبرامج الاتحادية) فيما يتعلق بالبيانات والجدول المالية الأساسية والضوابط الداخلية و إجراءات التدقيق الامتثال ، وجدول النفقات من الجوائز الاتحادية.

3. الرسم التوضيحي 20-8: تسرد مستويات الإبلاغ في المراجعات الفردية العديد من GAAS و GAGAS و تقارير المراجعة الفردية.

كل من هذه الرسوم التوضيحية مهم للغاية لفهم التدقيق الحكومي ، ولا سيما التدقيق الفردي ، وينبغي الإشارة إليه في كثير من الأحيان باعتباره المراجعة الوحيدة يتم دراسة قسم من هذا الفصل ومراجعتها.

تعريفات

مثل متطلبات التدقيق الفيدرالية الأخرى - لتلك السنة. ومع ذلك ، فإن هذه الحكومات يجب الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية وجعلها متاحة للتفتيش والتدقيق عند الطلب.

الأهداف بموجب هذا القانون ، يجب أن يحقق التدقيق الواحد عدة أهداف:

1. المتعلقة بالكيان ككل. يجب أن يتم تصميم التدقيق لتحديد ما إذا كان البيانات المالية الأساسية تقدم بشكل عادل الوضع المالي ونتائج العمليات - بالنسبة للأنشطة الحكومية وأنشطة الأنشطة التجارية والصناديق الرئيسية - وفقاً لها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (أو على أساس غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المشار إليها). يتضمن التدقيق أيضاً

• تحديد ما إذا كانت الحكومة أو غيرها من المنظمات غير الربحية قد امتثلت مع القوانين واللوائح التي قد يكون لعدم الامتثال لها تأثير مادي على البيانات المالية للكيان.

• دراسة وتقييم الضوابط الداخلية للكيان لتحديد طبيعة ومدى ، وتوقيت إجراءات التدقيق اللازمة لإبداء رأي حول الكيان القوائم المالية.

2. المتعلقة بجميع برامج المساعدة المالية الاتحادية. يجب أن يحدد التدقيق ما إذا كان

• الجدول التكميلي للنفقات من الجوائز الاتحادية المنصوص عليها إلى حد ما في جميع الاحترام المادي فيما يتعلق بالبيانات المالية الأساسية المتخذة ككل. (وهو الجدول الزمني للنفقات من الجوائز الاتحادية ويرد في الشكل 20-10.)

• أنشأت الحكومة أو المؤسسة الوطنية للأرصاء الجوية أنظمة الرقابة الداخلية ، بما في ذلك كليهما الضوابط المحاسبية والإدارية ، لتوفير ضمان معقول أن كل منهما يتم إدارة البرنامج الفيدرالي الرئيسي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

• امتثلت SLG أو NPO للقوانين واللوائح التي قد تحتوي على مادة تأثير على كل برنامج رئيسي للمساعدة الفيدرالية.

المساعدة المالية الفيدرالية هي المساعدة المقدمة من قبل وكالة فدرالية غير حكومية الكيانات استقبال أو إدارة. قد تكون المساعدة من المنح والعقود والتعاونية الاتفاقات والقروض و ضمانات القروض والممتلكات وإعانات الفائدة والتأمين السلع الغذائية ، أو الاعتمادات المباشرة - وتشمل كلا من الفيدرالية المباشرة الجوائز التي تم تلقيها وتلك الواردة بشكل غير مباشر (تمر عبر) من SLGs الأخرى باختصار ، يتم تعريف المساعدات المالية الفيدرالية لتشمل جميع

المساعدات المقدمة من قبل الوكالات الفيدرالية إلى SLGs أو NPO ، حتى إذا تم تمرير هذه المعونة في وقت لاحق للحكومات أو المنظمات أو الأفراد الآخرين. الجوائز المالية الاتحادية هي محددة من قبل OMB Circular A-133 بما في ذلك كل من المساعدة المالية الفيدرالية (بما في ذلك القروض) وعقود من نوع التكاليف. جدول النفقات من الجوائز الفيدرالية هو موضح في الرسم التوضيحي 20-9.

5 قانون التدقيق الفردي لعام 1984 ، بصيغته المعدلة

التوصيف 20-6 متطلبات التدقيق وإعداد التقارير بموجب قانون التدقيق الموحد والمرسوم المعمم A-133 من شركة OMB		
نوع إجراءات التدقيق	الاجراءات المنفذة	تقرير تم إصداره
GAAS (فقط)	1. مراجعة البيانات المالية في وفقا للقبول عموما معايير المراجعة	• الرأي على البيانات المالية
GAGAS (يتضمن GAAS)	2. مراجعة البيانات المالية فيوفقا للحكومة معايير التدقيق	• تقرير عن الامتثال للقوانين و اللوائح التي قد تحتوي على مادة تأثير على البيانات المالية • تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية المسائل ذات الصلة على أساس فقط تقييم مخاطر السيطرة التي يؤدونها كجزء من مراجعة المالية للقوائم
تدقيق واحد (يتضمن GAAS GAGAS)	3. الحصول على فهم لل الضوابط الداخلية على الفيدرالية الرئيسية برامج المساعدة المالية ،تقييم خطر السيطرة ، وأداء اختبارات الضوابط	• تقرير عن الضوابط الداخلية على التخصص برامج المساعدات المالية الفيدرالية (MFAPs)
	4. مراجعة الجدول التكميلي للالنفقات من جوائز الاتحادية	• الرأي على الجدول التكميلي للالنفقات من جوائز الاتحادية
	5. مراجعة الامتثال مع محددة المتطلبات المطبقة على التخصص برامج المساعدات المالية الفيدرالية كما هو محدد في قانون التدقيق الفردي أو OMB التعميم	• رأي بشأن الامتثال مع محددة متطلبات تنطبق على كل تخصص برنامج المساعدات المالية الفيدرالية
	6. تنفيذ إجراءات المتابعة المتعلقة بالجدول الموجز من نتائج التدقيق السابقة	• جدول النتائج وشكوك التكاليف • تقرير ما إذا كان ملخص الجدول الزمني السابق نتائج التدقيق تسيئ ماديا حالة أي نتائج التدقيق السابقة

#### مسؤوليات التدقيق

يطلب من الحكومة المدققة أو المؤسسة غير الربحية:

1. التعرف في حساباته على جميع الجوائز الفدرالية المستلمة والمنفقة والبرامج الفيدرالية بموجبها تم استقبالهم.
2. الحفاظ على الضوابط الداخلية على البرامج الاتحادية التي توفر ضمانا معقولا تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق بإدارة الجوائز الفدرالية وفقاً للقوانين واللوائح والأحكام العقود أو اتفاقيات المنح التي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على كل منها البرامج الفيدرالية.
3. الالتزام بالقوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقيات المنح ذات الصلة لكل من برامجها الفيدرالية.
4. إعداد البيانات المالية المناسبة ، بما في ذلك جدول النفقات الاتحادية الجوائز. (انظر الرسم التوضيحي 20-9 ، جدول النفقات من الجوائز الاتحادية).
5. التأكد من أن عمليات التدقيق المطلوبة تتم بشكل صحيح وتقارير المراجعة وما يتصل بها يتم تقديم المعلومات عند الاستحقاق.

6. متابعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن نتائج التدقيق ، والتي تشمل إعداد ملخص الجدول الزمني لنتائج المراجعة السابقة وخطة العمل التصحيحية.

يلخص منشور OMB Circular A-133 مسؤوليات مدقق الحسابات - ونطاق

المراجعة الفردية - في ستة مجالات موضوعية: (1) عامة ، (2) بيانات مالية ، (3) داخلية

السيطرة ، (4) الامتثال ، (5) متابعة التدقيق ، و (6) نموذج جمع البيانات. هذه

تشمل ستة مجالات موضوعية - إحالة مرجعية إلى الرسم التوضيحي 7-20 - ما يلي:

1. عامة

أ. يجب إجراء المراجعة وفقاً لـ GAGAS.

ب. يجب أن يغطي التدقيق كامل عمليات التدقيق. (في خيار من قد تتضمن المراجعة مجموعة من عمليات المراجعة التي تغطي جميع أقسامها ، والوكالات ، مخطط عدد 2 الوحدات التنظيمية الأخرى التي أنفقت أو أدارت الجوائز الفيدرالية خلال السنة المالية.)

ج. البيانات المالية وجدول المصروفات لجوائز فيدرالية يجب أن يكون نفس السنة المالية.

2. البيانات المالية. مطلوب من المدقق تحديد:

أ. ما إذا كانت البيانات المالية للكيان المُراجع تخضع إلى حد ما في جميع المواد يحترم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (1، أ)، و

ب. ما إذا كان جدول النفقات من جوائز الاتحادية (التوضيح 9-20) معروض إلى حد ما من جميع النواحي المادية فيما يتعلق بالبيانات المالية للمراجع تؤخذ ككل (الثاني ، 4).

3. التحكم الداخلي. تعتبر توجيهات A-133 بشأن الرقابة الداخلية محددة نسبياً:

أ. بالإضافة إلى متطلبات (I) GAGAS ، (2) ، يجب على المدقق تنفيذ الإجراءات

للحصول على فهم للرقابة الداخلية على البرامج الاتحادية (الثاني ، 5) كافية التخطيط لمراجعة الحسابات لدعم مستوى منخفض من مخاطر السيطرة على البرامج الرئيسية.

ب. باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 3 (ج) ، يجب على المراجع:

(ط) تخطيط اختبار الرقابة الداخلية على البرامج الرئيسية لدعم تقييم منخفض مستوى مخاطر السيطرة على التأكيدات المتعلقة بمتطلبات الامتثال لكل برنامج رئيسي و

(2) إجراء اختبار الرقابة الداخلية على النحو المخطط في الفقرة 3 (ب) (1).

ج. عندما تكون الضوابط الداخلية على بعض أو كل متطلبات الامتثال لشيء رئيسي البرنامج من المرجح أن تكون غير فعالة في منع أو اكتشاف عدم الامتثال ، و تخطيط وتنفيذ الاختبار الموصوف في الفقرة 3 (ب) ليست مطلوبة لمتطلبات الامتثال هذه. ومع ذلك ، يجب على المدقق الإبلاغ عن شيء مهم نقص

(بما في ذلك ما إذا كان أي شرط من هذا القبيل هو ضعف مادي) ، وتقييم مخاطر السيطرة ذات الصلة في الحد الأقصى ، والنظر فيما إذا كانت اختبارات الامتثال إضافية مطلوبة بسبب الرقابة الداخلية غير الفعالة

## 4. الامتثال

أ. بالإضافة إلى متطلبات (I GAGAS ، 3) ، يجب على المدقق تحديد ما إذا كان امتثلت الجهة الخاضعة للتدقيق للقوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقات المنح التي قد يكون لها تأثير مباشر ومادي على كل من برامجها الرئيسية(الثاني ، 6).

ب. متطلبات الامتثال الرئيسية المطبقة على معظم البرامج الفيدرالية ويتم تضمين متطلبات الامتثال من أكبر البرامج الاتحادية في OMB ملحق الامتثال.

• مراجعة لمتطلبات الامتثال المتعلقة بالبرامج الفيدرالية الواردة في ملحق الامتثال سوف يفي بمتطلبات A-133.

• عند إجراء تغييرات على متطلبات التوافق والتغييرات لا تنعكس في ملحق الامتثال ، يجب على المدقق تحديد التيار متطلبات الامتثال وتعديل إجراءات التدقيق وفقا لذلك.

ج. بالنسبة للبرامج الفيدرالية غير المشمولة في ملحق الامتثال ، ينبغي على المدقق استخدام أنواع متطلبات الامتثال الواردة في ملحق الامتثال كدليل لتحديد أنواع متطلبات الامتثال للاختبار والتحديد المتطلبات التي تحكم البرنامج الفيدرالي من خلال مراجعة الأحكام من العقود واتفاقات المنح والقوانين واللوائح المشار إليها في العقود واتفاقات المنح.

د. يجب أن يتضمن اختبار الامتثال اختبارات المعاملات وإجراءات التدقيق الأخرى من الضروري تزويد المراجع بما يكفي من الأدلة لدعم الرأي الالتزام.

5. متابعة التدقيق (الثاني ، 6). مطلوب من المدقق أن:

أ. متابعة نتائج المراجعة السابقة ،

ب. تنفيذ إجراءات لتقييم معقولية الجدول الزمني الموجز نتائج التدقيق ، و

ج. تقرير - كعامل مراجعة للسنة الحالية - عندما يخلص المراجع إلى أن الجدول الزمني الموجز لنتائج المراجعة السابقة يسيء تمثيل وضعية أي نتائج التدقيق السابقة. (يجب على المدقق تنفيذ إجراءات متابعة التدقيق بغض النظر عن ذلك ما إذا كانت نتيجة التدقيق السابقة تتعلق ببرنامج رئيسي في العام الحالي).

6. نموذج جمع البيانات. يجب على المدقق إكمال وتوقيع أقسام محددة من البيانات

شكل جمع (<http://harvester.census.gov/sac>).

تتخلل عناصر النطاق هذه التخطيط والأداء وإعداد التقارير العمليات التي تمت مناقشتها وتوضيحها في هذا الفصل.

تتوفر العديد من مصادر التوجيه لأولئك الذين يقومون بإجراء تدقيق واحد. دليل المراجعة هذه التوجيهات عادة ما تكون متاحة في المنشورات ، والخدمات ورقة فضاضة ، وعلى الانترنت. على سبيل المثال ، يتوفر الكثير من الإرشادات على

• موقع OMB ، <http://www.whitehouse.gov/omb>

• موقع Federal Clearinghouse ، <http://harvester.census.gov/sac>

• <http://www.gaqc.AICPA.org> / (مركز جودة التدقيق الحكومي) و <http://www>

كما هو موضح في الرسم التوضيحي 4-20 ، 7-20 ، و 8-20 ، متطلبات الفرد يتجاوز قانون مراجعة الحسابات نظام GAAS و GAGAS. على سبيل المثال ، مستوى الامتثال

دراسة وتقييم الرقابة الداخلية والتحكم أكثر شمولاً من تلك التي تطلبها GAGAS لمراجعة البيان المالي. وبالتالي ، فإن المراجعين الذين يجب أن تكون عمليات المراجعة الفردية مألوفة مع اتفاقيات منح المراجعة ، والقانون ، و إرشادات التنفيذ ذات الصلة المقدمة في OMB التعميم A-133 ، وكذلك مع

GAGA وملحق الامتثال OMB A-133 ، الذي يلخص الصلة القواعد واللوائح الفيدرالية ويتضمن إجراءات تدقيق الامتثال المقترحة.

أيضا ، دليل مراجعة الدولة والحكومة المحلية ASLGU (AICPA) ويوفر المنشور "الأسئلة والأجوبة" من OMB A-133 تنفيذاً واسعاً التوجيه على أساس القانون ، OMB التعميم A-133 ، والمشاورات واسعة النطاق مع ممثلي OMB ، غاو ، والمفتشين العاميين.

هناك مصدران آخران لتوجيه التنفيذ هما مجلس إدارة المفتشون العامون للنزاهة والكفاءة (CIGIE) والمدقق الخاضع للمراجعة وكالة أو غيرها من وكالة الرقابة. (CIGIE (<http://www.ignet.gov/cigie1.html>)

يتكون من المفتشين الفيدراليين العاميين وهو مسؤول عن الإشراف تنفيذ التدقيق الفردي. يصدر CIGIE في بعض الأحيان بيانات موقف بشأن القضايا المتعلقة بالتدقيق الموحد مع طرح الأسئلة والمشكلات.

يتم تعيين الوكالات المدركة الفدرالية من قبل OMB للإشراف على التنفيذ المراجعة الفردية للدول والحكومات المحلية التي تنفق أكثر من

50 مليون دولار من المساعدات المالية الفيدرالية سنوياً. (الحكومات الأخرى تحت الإشراف العام على الوكالة أو الإدارة الفيدرالية التي يتلقون منها المساعدة المباشرة في سنة معينة ، يشار إليها باسم "وكالة الإشراف". تضع OMB Circular A-133 المسؤوليات التالية على الوكالات المدركة:

1. تقديم المشورة والمراجعة الفنية للمدققين والمراجعين.

2. النظر في طلبات المراجعة للتعيينات في تاريخ استحقاق تقديم التقرير. (المدرک وكالة التدقيق قد تمنح امتيازات لسبب وجيه

3. الحصول على أو إجراء مراجعات مراقبة الجودة لعمليات التدقيق المختارة التي قام بها مدققو حسابات غير أفراد. و ، عند الاقتضاء ، تقديم النتائج إلى المنظمات المهتمة الأخرى.

4. إبلاغ الوالات الاتحادية المتأثرة على الفور وبإنفاذ القانون الاتحادي المسؤولين في أي تقرير مباشر من الجهة الخاضعة للمراجعة أو مراجع حساباتها عن المخالفات أو الأفعال غير القانونية ، حسب ما تتطلبه GAGAS أو القوانين واللوائح.

5. تقديم المشورة للمدقق ، وعند الاقتضاء ، مراجعة أي من أوجه القصور الموجودة في عمليات التدقيق عندما تتطلب أوجه القصور إجراءات تصحيحية من جانب المدقق. (النقص الرئيسية أو يتم إرجاع الأداء المتكرر دون المستوى من قبل المدققين إلى الحالة المناسبة وكالات الترخيص والهيئات المهنية لاتخاذ إجراءات تأديبية.)

6. تنسيق عمليات المراجعة أو المراجعات التي تقوم بها أو من أجل الوكالات الفيدرالية بالإضافة إلى الوكالات الفردية عمليات تدقيق ومراجعات خاصة بالبرامج ، بحيث تتم عمليات المراجعة أو المراجعات الإضافية بناءً على ذلك مراجعة الحسابات.

7. تنسيق قرار إداري لنتائج التدقيق التي تؤثر على البرامج الفيدرالية أكثر من وكالة واحدة.

8. تنسيق أعمال التدقيق ومسؤوليات الإبلاغ بين المراجعين لتحقيق معظم مراجعة فعالة من حيث التكلفة.

9 - بالنسبة لعمليات مراجعة الحسابات التي تجري كل سنتين ، ينبغي النظر في طلبات المراجعة على أنها "جهة مراجعة منخفضة المخاطر" في ضوء الرقابة والمساعدات الفنية ومسؤوليات مراقبة الجودة من الوكالات المدركة ووكالات الرقابة الأخرى ، وغالبا ما يسعى المدققون المشورة أو الاتفاق عند تخطيط وإجراء تدقيق واحد. بالإضافة إلى الوكالات الاتحادية الفيدرالية ، بعض الدول تعين وكالات مدركة للحكومات المحلية في الدولة - لا سيما تلك التي لا تملك وكالة فيدرالية مدركة.

برامج FFA الرئيسية لا يقوم قانون التدقيق الموحد بتعديل إجراءات التدقيق المصممة لتحديدها ما إذا كانت البيانات المالية للمنشأة تظهر بشكل عادل مركزها المالي ونتائج التشغيل. ومع ذلك ، فإنه يتطلب أن يتم تنفيذ أعمال واسعة من قبل المدقق لتحديد:

1. ما إذا كان الكيان قد امتثل للقوانين ومنح الأحكام التي قد يكون لها مواد تأثير على برامج المساعدات المالية الفيدرالية الرئيسية.

2. ما إذا كان قد تم إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية على المساعدات المالية الفيدرالية الرئيسية برامج لضمان أن يتم إنفاق الموارد وفقا للتطبيق قوانين ومنح الأحكام. نظراً لأن تركيز التدقيق على البرامج الرئيسية ، من المهم فهمه

تعريف القانون لبرنامج رئيسي للمساعدة المالية الفيدرالية (MFAP) و أن OMB Circular A-133 تتضمن عقوداً من نوع التكلفة في تحديد التمويل الفيدرالي الجوائز تخضع لمراجعة واحدة.

يستخدم المدقق منهجاً من أربع خطوات ، قائم على المخاطر لتحديد الفيدرالية البرامج هي البرامج الرئيسية. هذا النهج - الذي يشمل النظر في البرنامج الحجم والخبرة الحالية والحسابية لمراجعة الحسابات والرقابة من قبل الوكالات الفيدرالية و يتم تمرير الكيانات التمريضية والمخاطر الكامنة في البرنامج الفيدرالي في

10-20 توضيح . يتضمن تحديد MFAPs بموجب النهج القائم على المخاطر ما يلي:

الخطوة 1: يحدد المراجع البرامج الفيدرالية الأكبر ، والتي تُسمى برامج Type A. تُعرّف برامج النوع

(أ) على أنها برامج فيدرالية مع جوائز فيدرالية تم إنفاقها خلال الفترة فترة التدقيق الأكبر من:

• 300000 دولار أو 3 ٪ (03.) من إجمالي الجوائز الاتحادية التي أنفقت في حالة وجود خبير للتعاقد من أجل إجمالي المكافآت الفيدرالية التي أنفقت تعادل أو تتجاوز 500000 دولار ولكنها أقل من أو يساوي 100 مليون دولار.

• 3 ملايين دولار أو ثلاثة أعشار 1٪ (0.003) من إجمالي الجوائز الفيدرالية المنفقة في حالة وهي جهة خاضعة للتقييم يتجاوز إجمالي المكافآت الفيدرالية فيها 100 مليون دولار ولكنها أقل من أو يساوي 10 مليارات دولار.

• 30 مليون دولار أو خمسة عشر مائة من 1٪ (15.00) من إجمالي الجوائز الفيدرالية المنفقة في

في حالة وجود جهة خاضعة للتدقيق يتجاوز إجمالي المكافآت الفيدرالية فيها 10 مليارات دولار.

تُسمى البرامج الفيدرالية الأصغر التي لا تنتمي إلى البرامج من النوع أ ببرامج Type B.

الخطوة 2: يقوم المراجع بعد ذلك بتحديد برامج النوع الأول منخفضة المخاطر:

• تعتبر برامج النوع أ منخفضة المخاطر

1. تم تدقيقها كبرنامج رئيسي في واحد على الأقل من العامين الماضيين تدقيق و

2. في أحدث فترة مراجعة ، لم يكن هناك أي نتائج مراجعة يجب الإبلاغ عنها.

• يجوز للمدقق استخدام الحكم. على سبيل المثال ، معظم نتائج التدقيق من التشكيك التكاليف ومتابعة التدقيق للجدول الزمني الموجز لنتائج المراجعة السابقة منع برنامج من النوع أ من اعتباره منخفض المخاطر.

• يراعي المدقق أيضا معايير مخاطر البرنامج الفيدرالي المحددة في نشرة OMB الدورية نتائج متابعة التدقيق ، وما إذا كانت هناك أي تغييرات في الموظفين أو الأنظمة يؤثر على برنامج من النوع (A) زيادة كبيرة في المخاطر.

• أخيرًا ، ينظر المدقق في أية طلبات من الهيئات الفيدرالية ويطبق مهنية الحكم في تحديد ما إذا كان برنامج نوع A منخفض المخاطر. وبغض النظر عن أحكام مدقق الحسابات ، قد يوافق المكتب العمومي (OMB) على قرار اتحادي طلب منح الوكالة أن برنامج نوع A في بعض المستلمين لا يُنظر فيه خطر قليل.

الخطوة 3: يحدد المدقق برامج النوع B عالية المخاطر باستخدام الحكم المهني و معايير مخاطر البرنامج الفيدرالي في OMB Circular A-133. يتم تلخيص هذه المعايير في Illustration 20-11. لاحظ أيضًا أن:

• إذا اختار المدقق الخيار 2 ضمن الخطوة 4 ، فهو غير مطالب بتحديد المزيد برامج النوع B عالية المخاطر من عدد برامج النوع أ المنخفضة الخطورة.

التوضيح 11-20 معايير لمخاطر البرنامج الفيدرالي

(أ) عامة. ينبغي أن يستند تقييم مخاطر المراجع على التقييم الشامل لـ خطر عدم الامتثال الذي يمكن أن يكون ماديًا للبرنامج الفيدرالي. ال يجب على المدقق استخدام الحكم والنظر في المعايير - كما هو موضح في (ب) و (ج) و (د) - لتحديد المخاطر في البرامج الفيدرالية. أيضا ، كجزء من تحليل المخاطر ، والمدقق قد ترغب في مناقشة برنامج فيدرالي معين مع إدارة الكيان المدقق و وكالة المانح الفدرالية أو الكيان التمريضي.

(ب) تجربة المراجعة الحالية والسابقة.

(1) قد تشير نقاط الضعف في الرقابة الداخلية على البرامج الفيدرالية إلى مخاطر عالية.

• يمكن لبرنامج اتحادي تدار تحت هياكل الرقابة الداخلية المتعددة لدينا مخاطر عالية.

• عندما يتم تمرير أجزاء مهمة من برنامج فيدرالي إلى متلقيين فرعي ، يشير وجود نظام ضعيف لمراقبة المستلمين الفرعيين إلى وجود مخاطر عالية.

• مدى استخدام معالجة الكمبيوتر لإدارة البرامج الفيدرالية ، وكذلك تعقيد هذه المعالجة ، ينبغي النظر في التقييممخطر. قد تشير أنظمة الكمبيوتر الجديدة والمعدلة مؤخرًا إلى الخطر.

(2) قد تشير نتائج المراجعة السابقة إلى وجود مخاطر عالية ، لا سيما عند تحديد الحالات في نتائج مراجعة الحسابات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البرنامج الاتحادي أو لم تفعل ذلك تم تصحيحه.

(3) قد لا تكون البرامج الفيدرالية التي لم يتم تدقيقها مؤخرًا باعتبارها برامج رئيسية أكثر عرضة للخطر من تلك البرامج الفيدرالية التي تم تدقيقها مؤخرًا باعتبارها برامج رئيسية بدون نتائج التدقيق.

(ج) الرقابة التي تمارسها الوكالات الفيدرالية والكيانات التمريضية.

(1) الرقابة التي تمارسها الوكالات الفيدرالية أو الكيانات التمريضية يمكن أن تشير إلى الخطر. على سبيل المثال ، مراجعات الرصد الأخيرة التي يقوم بها كيان إشرافي كشف مشاكل كبيرة تشير إلى مخاطر عالية.

(2) يمكن للوكالات الفيدرالية ، بموافقة من OMB ، تحديد البرامج الفيدرالية التي هي عالية المخاطر.

(يوفر OMB هذا التحديد في ملحق الامتثال).

(د) المخاطر المتأصلة في البرنامج الاتحادي.

(1) قد تشير طبيعة البرنامج الفيدرالي إلى الخطر. ينبغي النظر في الاعتبار تعقيد البرنامج ومدى تعاقد البرنامج الاتحادي للسلع والخدمات.

(2) قد تشير مرحلة البرنامج الفيدرالي في دورة حياته في الوكالة الفيدرالية إلى الخطر.

• على سبيل المثال ، قد يكون لدى برنامج فدرالي جديد يتضمن لوائح جديدة أو مؤقتة مخاطر أعلى من برنامج ثابت مع اللوائح التي خضعت لاختبار الزمن.

• أيضا ، تغييرات كبيرة في البرامج الاتحادية ، والقوانين ، واللوائح ، أو الأحكام العقود أو اتفاقيات المنح قد تزيد من المخاطر.

(3) قد تشير مرحلة البرنامج الفيدرالي في دورة حياته في الجهة الخاضعة للمراجعة إلى الخطر. إلى عن علعل على سبيل المثال ، خلال السنة الأولى والأخيرة شارك أحد المشرفين في برنامج فدرالي ، قد تكون المخاطر عالية بسبب بدء أو إغلاق أنشطة البرنامج والموظفين.

(4) برامج النوع (ب) ذات الجوائز الفدرالية الأكبر التي تم إنفاقها ستكون أعلى من المخاطر برامج مع جوائز الاتحادية أصغر إلى حد كبير أنفقت.

• مراجعة السنة الأولى من السنة الأولى التي يتم فيها مراجعة المنشأة بموجب التعميم الدائري A-133

أو في السنة الأولى من تغيير المراجعين.

• التأكد من أن التغيير المتكرر لمراجعي الحسابات لا يحول دون التدقيق في المخاطر العالية

برامج النوع (ب) ، يحظر OMB انتخابات مراجعة السنة الأولى هذه من خلال المراجعة كيان أكثر من مرة كل ثلاث سنوات

• باستثناء حالات القصور الكبيرة المعروفة في الرقابة الداخلية أو الامتثال الكبير مشاكل ، معيار مخاطر برنامج واحد لن يؤدي عادة إلى برنامج نوع B تعتبر عالية المخاطر.

لا يتوقع من المدقق إجراء تقييمات للمخاطر على برامج فيدرالية صغيرة نسبياً. وبالتالي ، فإن المدقق مطلوب فقط لإجراء تقييمات المخاطر على برامج النوع (ب) التي تتجاوز أكبر من:

• 100,000 دولار أو ثلاثة أعشار من 1 ٪ (0.003) من إجمالي الجوائز الاتحادية التي أنفقت عندما

لديه أقل من أو يساوي 100 مليون دولار في مجموع الجوائز الاتحادية التي أنفقت.



• 300.000 دولار أو ثلاثة أرباع من 1% (3000). من إجمالي الجوائز الفيدرالية التي أنفقت عندما لديه أكثر من 100 مليون دولار في مجموع الجوائز الاتحادية التي أنفقت.

الخطوة 4: كحد أدنى ، يُطلب من المدقق تدقيق جميع ما يلي على أنه رئيسيبرامج:

• جميع برامج Type A ، باستثناء أن المدقق قد يستثنى أي برامج من النوع A محددة منخفضة المخاطر تحت الخطوة 2.

• برامج Type B عالية المخاطر كما تم تحديدها في أي من الخيارين التاليين:

1. الخيار 1 - على الأقل نصف برامج النوع (ب) التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر تحت الخطوة 3 ، باستثناء أن المدقق غير مطالب بتدقيق المزيد من برامج النوع B عالية المخاطر أكثر من عدد البرامج ذات النوع المنخفض المخاطر التي تم تحديدها على أنها منخفضة المخاطر تحت الخطوة 2.

2. الخيار 2 - برنامج من النوع B عالي المخاطر لكل برنامج من النوع A تم تحديده على أنه خطر منخفض تحت الخطوة 2. يشجع مكتب الإدارة والميزانية المدققين على تحديد البرامج عالية المخاطر من النوع B التدقيق الرئيسية ، تحت الخيار 1 أو 2 ، لاستخدام النهج الذي يوفر فرصة لبرامج مختلفة من النوع B ذات المخاطر العالية ليتم تدقيقها على أنها رئيسية فوق فترة من الزمن.

• مثل هذه البرامج الإضافية التي قد تكون ضرورية للامتثال لنسبة التغطية القاعدة، والتي قد تتطلب من المدقق تدقيق المزيد من البرامج على أنها أكبر من عدد البرامج من النوع A.

تتطلب نسبة قاعدة التغطية أن تصنف البرامج على أنها فيدرالية رئيسية البرامج ، في مجموعها ، تشمل ما لا يقل عن 50 ٪ من إجمالي الجوائز الاتحادية أنفقت. إذا استوفت الجهة الخاضعة للمعايير معايير للتدقيق منخفض المخاطر ، فإن التخصص يجب أن تشمل البرامج الفيدرالية المدققة ، في المجموع ، ما لا يقل عن 25 ٪ من المجموع الجوائز الفيدرالية. يتم تلخيص معايير المراجعة منخفضة المخاطر في

المثال التوضيحي 20-12.

يُسمح بانحراف تدقيق كبير للسنة الأولى عن استخدام معايير المخاطر.

بالنسبة لمراجعة الحسابات للسنة الأولى ، قد يختار المدقق تحديد البرامج الرئيسية ككل منح من الفئة أ بالإضافة إلى أي برامج من النوع ب اللازمة لتغطية النسبة المئوية للتغطية قاعدة. تحت هذا الخيار ، فإن المراجع سوف تنظر في برامج أكبر لتكون البرامج الرئيسية ولن تكون مطلوبة لإجراء تقييم المخاطر الإجراءات التي نوقشت في الخطوة 2 و 3. النتائج والتكاليف المشكوك فيها ويرافق تقرير المدقق بشأن الامتثال جدول زمني للنتائج

تكاليف شكك. يعرف OMB Circular A-133 التكلفة المشكوك فيها كما يلي:

التكلفة المشكوك فيها تعني التكلفة التي يطرحها المدقق بسبب المراجعة العثور على:

نتيجة انتهاك أو انتهاك محتمل لحكم من أحكام القانون أو اللوائح العقد أو المنحة أو الاتفاقية التعاونية أو أي اتفاقية أو وثيقة أخرى تحكم استخدام الأموال الاتحادية ، بما في ذلك الأموال المستخدمة لمطابقة الأموال الاتحادية ؛

• إذا كانت التكاليف ، في وقت مراجعة الحسابات ، غير مدعومة بوثائق كافية ؛ أو

• حيث تبدو التكاليف المتكبدة غير معقولة ولا تعكس الإجراءات بحكمة يأخذ الشخص في هذه الظروف

بصفة عامة ، تكون معايير تحديد التكاليف المشكوك فيها والإبلاغ عنها كما يلي:

أ. تكاليف غير مستحقة - تكاليف معينة لا يمكن تحديدها على وجه الخصوص تحت العام والخاص شروط المنح أو تعليمات الوكالة (بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، قبل المنح) وتكاليف وما بعد المنح والتكاليف التي تتجاوز ميزانية المنح المعتمدة إما حسب الفئة أو في المجموع).

ب. التكاليف غير الموثقة - التكاليف المحملة على المنحة التي تتضمن وثائق مفصلة كافية غير موجود (على سبيل المثال ، وثائق توضح علاقتهم إلى المنحة أو المبالغ المعنية).

التوصيف 20-12 المعايير الخاصة بالمرحلة منخفضة المخاطر مدقق يفى بجميع الشروط التالية لكل من السنتين السابقتين (أو ، في حالة عمليات التدقيق التي تجري كل سنتين ، قبل فترتي مراجعة الحسابات) ، تكون مؤهلة كمدققة منخفضة المخاطر ، مؤهلة لتخفيض تغطية المراجعة.

(أ) عمليات المراجعة المنفردة. تم إجراء عمليات المراجعة الفردية على أساس سنوي وفقاً مع أحكام OMB التعميم A-133. (كيان غير مدمج له فترة سنتين عمليات التدقيق غير مؤهلة كمدققة منخفضة المخاطر ما لم يتم الموافقة المسبقة عليها من قبل المدركين وكالة أو وكالة الرقابة للتدقيق.) و

(ب) آراء مراجع الحسابات غير مؤهلة. آراء المدقق في البيانات المالية و كان جدول نفقات الجوائز الفدرالية غير مؤهل. (ومع ذلك ، فإن المدركين أو وكالة الإشراف على التدقيق قد يحكم على أن مؤهلات الرأي لا تؤثر على إدارة الجوائز الفيدرالية وقد تقدم تنازلاً)

(ج) عدم وجود نقاط ضعف في نظام المراقبة الداخلية في GAGAS. لم تكن هناك أوجه قصور في الرقابة الداخلية تم تحديدها على أنها نقاط ضعف مادية بموجب متطلبات GAGAS. (ومع ذلك ، فإن قد تدرك وكالة الرقابة الواعية لمراجعة الحسابات أن أي نقاط ضعف مادية محددة لا تؤثر على إدارة الجوائز الاتحادية ويمكن أن تقدم تنازلاً)

(د) لا توجد نتائج للبرنامج من النوع A. لم يكن لأي من البرامج الفيدرالية نتائج التدقيق من أي ما يلي في أي من السنتين السابقتين (أو في حالة مراجعة الحسابات كل سنتين ، قبل فترتي تدقيق) التي تم تصنيفها ضمن برامج Type A:

- (1) أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها بأنها نقاط ضعف مادية.
- (2) عدم الامتثال لأحكام القوانين أو اللوائح أو العقود أو اتفاقيات المنح له تأثير مادي على برامج Type A.
- (3) من الشائع أو المحتمل أن تكون التكاليف التي تتجاوز 5 ٪ من إجمالي الجوائز الاتحادية المنفقة لبرامج النوع (A) خلال السنة

ج. التكاليف غير المعتمدة - التكاليف غير المنصوص عليها في ميزانية المنحة الموافق عليها ، أو التي تتطلب أحكام المنحة أو العقد أو مبادئ التكلفة المعمول بها موافقة الوكالة المانحة ، ولكن لم يجد المراجع أي دليل على موافقته عليها.

د. تكاليف غير معقولة - التكاليف المتكبدة التي قد لا تعكس الإجراءات شخصاً متعلقاً يأخذ في الظروف ، أو التكاليف الناتجة عن تعيين غير معقول تقييم مرتفع للمساهمات العينية.

وبشكل أكثر تحديداً ، يوضح بيان موقف AICPA للموقف 98-3 ، يجب أن يحتوي جدول النتائج والتكاليف المشكوك فيها على ملخص لجميع التقارير أمثلة (نتائج) عدم الامتثال ويجب تحديد إجمالي المبالغ المستجوبة

إن وجدت ، لكل برنامج للمساعدة المالية الفيدرالية. معايير التدقيق الحكومية. . . يقترح نتائج متطورة ، توفر معلومات كافية للفيديريالية ، الدولة ، والمسؤولين المحليين للسماح لاتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب والسليم ، تتكون عموماً من بيانات ما يلي:

- الشرط (ما هو)
- المعايير (ما ينبغي أن يكون)
- التأثير (الفرق بين ما هو وما ينبغي أن يكون)
- سبب (لماذا حدث)

ومع ذلك ، قد لا يتمكن المدقق من تطوير جميع هذه النقاط بشكل كامل ، بالنظر إلى النطاق والغرض من عمليات المراجعة الفردية الأعمال غير القانونية بالإضافة إلى تقييم الرقابة الداخلية واختبار التوافق المطلوب في مراجعة واحدة ، مطلوب من المدقق الإبلاغ عن أي أعمال غير قانونية تم اكتشافها خلال التدقيق. ليس مطلوباً من المدقق لاختبار الأفعال غير القانونية. ولكن إذا أصبح المدقق علم بالحالات أو المعاملات التي قد تكون مؤشراً على الاحتيال أو الإساءة أو أو النفقات غير القانونية ، ينبغي تطبيق خطوات وإجراءات مراجعة إضافية تحديد ما إذا كانت هذه المخالفات قد حدثت. كل من ASLGU و (ASLGU (1999 (GAGAS) ، التذييل M.

تتضمن معايير التدقيق إرشادات محددة للخطوات التي يتعين اتخاذها في حالة حدوث مثل هذه الحالات أو يتم اكتشاف المعاملات ، وهو أمر نادر نسبياً. يجب أن تكون SLGs التي تمر عبر مساعدة مالية فيدرالية إلى متدرب ثانوي:

#### Subrecipients

- تحديد الجوائز الاتحادية. تحديد الجوائز الفيدرالية التي أدلى بها إعلام كل متخضع عنوان CFDA ورقمه واسمه ورقم الجائزة وسنة الجائزة وما إذا كانت الجائزة هو للبحث والتطوير ، واسم الوكالة الفدرالية. إذا كان بعض من هذا معلومات غير متوفر ، يجب على الكيان التمريزي تقديم أفضل المعلومات متاح لوصف الجائزة الفدرالية.
- تقديم المشورة subcolipients. تقديم المشورة subriipients للمتطلبات المفروضة عليها من قبل الاتحادية القوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقات المنح ، وكذلك أي تكميلية المتطلبات المفروضة من قبل الكيان المار.
- مراقبة الأنشطة دون المستهدف. مراقبة أنشطة subrecipients حسب الضرورة لضمان تستخدم الجوائز الفيدرالية للأغراض المأذون بها وفقاً للقوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقيات المنح وأهداف الأداء حقق.
- ضمان استيفاء متطلبات التدقيق. تأكد من أن subrecipients ينفق 500000 دولار أو أكثر في الجوائز الفيدرالية خلال السنة المالية المتعهد بها استوفت متطلبات التدقيق من OMB التعميم A-133 لتلك السنة المالية.
- إصدار قرار الإدارة. إصدار قرار إداري بشأن نتائج التدقيق داخل بعد 6 أشهر من استلام تقرير التدقيق الخاص بالمستفيد الفرعي وتأكد من أن المتعهد الفرعي يتخذ إجراءات تصحيحية مناسبة وفي الوقت المناسب.
- النظر في تعديل السجلات الخاصة. خذ بعين الاعتبار ما إذا كانت عمليات التحقق من المستفيدين تتطلب التكيف سجلات الكيان التمريزي.
- يتطلب الوصول. يتطلب كل متدرب للسماح للكيان الممر ومدققي الحسابات الحصول على السجلات والبيانات المالية عند الضرورة للمرور كيان لمراقبة أنشطة المتعهد. لا يسمح OMB Circular A-133 للوحدات التمريزية باسترداد التدقيق الفردي تكاليف مراقبة المستلمين الفرعيين الذين ينفقون أقل من 500000 دولار سنوياً. ومع ذلك ، تسمح للكيانات الممررة بالترتيب - والموافقة على تسديدها - المتفق عليها إشعارات التصديق على الإجراءات التي تتناول متطلبات الامتثال المحددة من subrecipients. قد يتم تصريف مسؤوليات المستلم الأساسي لمراقبة المستلمين

الفرعيين بواسطة (1) بالاعتماد على عمليات تدقيق مستقلة تم إجراؤها من المتعهد الفرعي ، تم تنفيذها وفقاً لنشرة OMB A-102 أو A-133 (أو ، في بعض الحالات ، دائرية

(A-110، 2)) بالاعتماد على الإجراءات المناسبة التي يقوم بها المستلم الأساسي موظفي المراجعة الداخلية أو إدارة البرنامج ،

(3) توسيع نطاقتدقيق مالي وامتثال مستقل للمتلقى الأساسي ليشمله اختبار رسوم المستلمين الأساسيين ، أو (4) مجموعة من هذه الإجراءات. المستلم الأساسي مسؤول أيضاً عن (1) مراجعة التدقيق وغيره التقارير المقدمة من قبل subrecipients وتحديد التكاليف المشكوك فيها وغيرها النتائج المتعلقة بالمساعدة المالية الفيدرالية التي تم تمريرها إلى المستلمين الفرعيين و (2) المحاسبة على الوجه الصحيح ومتابعة حل المشكوك فيها التكاليف وضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وملائمة في الحالات عدم امتثال المواد للقوانين واللوائح. قد يؤدي عدم امتثال المتعهد إلى تكاليف محل شك بالنسبة للالتزامات الأولية مستلم. وهكذا ، أنشئت ضوابط المستلمين الأساسيين لمراقبة المتلقى الفرعي ينبغي دراسة الامتثال وتقييمه. حالات محددة من عدم امتثال المتعثرين لا يلزم تضمينها في تقرير مراجعة المستلم الأساسي. ومع ذلك ، ينبغي للمراجع النظر فيما إذا كان أبلغ عن استثناءات أو أحداث أو مؤشرات للضعف الجوهرية في يمكن لنظام الرصد الخاص بالمستلم الرئيسي أن يؤثر جوهرياً على أي نظام اتحادي رئيسي برنامج المساعدات المالية للمستلم الرئيسي تقارير التدقيق الموحد يجب أن تفي تقارير التدقيق التي يتم إعدادها عند الانتهاء من التدقيق بالمتطلبات من قانون التدقيق الموحد ، بصيغته المعدلة ، و OMB Circular A-133.

المدقق يكون التقرير (التقارير) في شكل إما تقارير مجتمعة أو منفصلة ، هو مطلوب أن ينص على أن عملية التدقيق تمت وفقاً لـ OMB Circular

A-133 ، وتتضمن ما يلي:

ألف رأي بشأن البيانات المالية وجدول النفقات من الجوائز الاتحادية. يجب الإبلاغ عن رأيين مراجعين: (1) رأي (أو إخلاء رأي) ما إذا كانت البيانات المالية مقدمة بشكل عادل من جميع النواحي المادية مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً و (2) رأي (أو إخلاء الرأي) على ما إذا كان جدول النفقات من الجوائز الاتحادية المقدمة إلى حد ما في جميع يحترم فيما يتعلق بالبيانات المالية المتخذة ككل.

B. تقرير (تقارير) عن الضوابط الداخلية. تقرير (تقارير) عن الرقابة الداخلية - يتعلق بـ (1) المالية

البيانات و (2) البرامج الرئيسية - يجب أن تصف نطاق اختبار الداخلية الضوابط ونتائج الاختبارات ، وعند الاقتضاء ، الرجوع إلى جدول منفصل من النتائج والتكاليف المسكونة.

C. تقرير (تقارير) عن الامتثال. يجب إعداد تقرير (تقارير) عن الامتثال للقوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقيات المنح - عدم الامتثال يمكن أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية. يجب أن التقرير (ق) أيضاً

• تضمين رأي (أو إخلاء رأي) حول ما إذا كان المراجع يلتزم بها القوانين واللوائح وأحكام العقود أو اتفاقيات المنح التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر ومادي على كل برنامج رئيسي.

• حيثما ينطبق ذلك ، ارجع إلى الجدول المنفصل للنتائج والتكاليف المسكونة. دال - جدول النتائج والتكاليف المسكونة. جدول النتائج و الشك يجب أن تتضمن التكاليف المكونات الثلاثة التالية:

1. ملخص لنتائج مدقق الحسابات ، والذي يجب أن يتضمن

(أ) نوع التقرير الذي أصدره المدقق في البيانات المالية للمراجع (رأي غير مؤهل ، رأي مؤهل ، رأي معاكس ، أو إخلاء رأي).

(ب) حسب الاقتضاء ، بيان بوجود أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية تم الكشف عنها من قبل مراجعة البيانات المالية وما إذا كانت هذه الشروط كانت نقاط الضعف المادية.

(ج) بيان حول ما إذا كانت المراجعة تكشف عن أي عدم امتثال مادي على البيانات المالية للمدقق.

(د) حسب الاقتضاء ، بيان يفيد بوجود أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية تم الكشف عن البرامج الرئيسية من قبل المراجعة وما إذا كانت هذه الشروط كانت نقاط الضعف المادية.

(هـ) نوع التقرير الذي أصدره المدقق بشأن الامتثال للبرامج الرئيسية (غير المؤهلة)

الرأي ، أو الرأي المؤهل ، أو الرأي المعاكس ، أو إخلاء الرأي).

(و) بيان حول ما إذا كانت عملية التدقيق قد كشفت عن أي نتائج مراجعة قام بها المدقق

مطلوب للإبلاغ بموجب OMB التعميم A-133.

(ز) تحديد البرامج الرئيسية.

(ح) عتبة الدولار المستخدمة للتمييز بين برامج النوع ألف والنوع باء.

(1) بيان حول ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتقييم مؤهلة كمراجعة منخفضة المخاطر.

2- النتائج المتعلقة بالبيانات المالية المطلوبة للإبلاغ عنها مع GAGAS.

3. النتائج والتكاليف شكك لجوائز اتحادية.

يقدم الممثل التوضيحي 20-13 مثلاً لممثل مراجع الحسابات AICPA على سبيل المثال:

"تقرير عن الامتثال للمتطلبات المنطبقة على كل برنامج رئيسي وعلى الرقابة الداخلية على الامتثال وفعال OMB التعميم

A-13 (رأي غير مؤكد عن الامتثال وأوجه القصور الهامة في تم تحديد الرقابة الداخلية على الامتثال). "تفاصيل نتائج التدقيق الفردي التي يجب الإبلاغ عنها ملخصة في الرسم التوضيحي 20-14. يجب أن يتضمن تقرير التدقيق الفردي عدة مكونات يمكن أن تكون إما ملزمة في تقرير واحد أو قدم معا في وثائق منفصلة. المطلوب مكونات تقرير التدقيق ، وكذلك أي تقرير مطلوب بشأن الأعمال غير القانونية ، هي تلخيصها في 20-15 Illustration وتصنيفها من حيث ما إذا كانت تتعلق الكيان ككل أو فقط إلى برامج المساعدات المالية الاتحادية. أخيرا ، لاحظ أن ثلاثة من التقارير - تلك المتعلقة بفحص البيانات المالية ،

يتطلب الجدول الزمني للمساعدة المالية الفيدرالية ، والامتثال لخطط MFAPs التعبير عن رأي من قبل المدقق. والبعض الآخر لا التفسير AICPA 20-13 تقرير المراجع التوضيحي عن الامتثال المثال 12-2 - تقرير عن الامتثال للمتطلبات المنطبقة على كل برنامج رئيسي وعلى الرقابة الداخلية الامتثال حسب ما ورد في المنشور A-133 من OMB (رأي غير مؤكد عن الامتثال وأوجه القصور الهامة في النظام الداخلي التحكم في تحديد التوافق) [المرسل] الالتزام لقد قمنا بمراجعة امتثال "جهة المثال" مع أنواع متطلبات التوافق الموضحة في منشور OMB ملحق الامتثال A-133 الذي ينطبق على كل برنامج من برامجها الفيدرالية الرئيسية للسنة المنتهية في 30 يونيو X120. مثال يتم تحديد البرامج الفيدرالية الرئيسية للكيان في ملخص قسم نتائج المراجع في الجدول الزمني المصاحب للنتائج وتساءل التكاليف. الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح والعقود والمنح المنطبقة على كل من فروعها الرئيسية البرامج الفيدرالية هي مسؤولية إدارة جهة المثال. مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول المثال توافق الكيان على أساس تدقيقنا.

لقد أجرينا تدقيقنا للامتثال وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ المعايير المطبقة على عمليات المراجعة المالية الواردة في معايير التدقيق الحكومية الصادرة عن المراقب العام للهيئة الوليات المتحدة الامريكانيه؛ و OMB Circular A-133 ، ومراجعة حسابات الدول ، والحكومات المحلية ، والمنظمات غير الربحية. تلك المعايير و تتطلب OMB Circular A-133 أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان عدم الامتثال مع أنواع متطلبات الامتثال المشار إليها أعلاه والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر ومادي على أحد البرامج الفيدرالية الرئيسية حدثت المراجعة. وتشمل الفحص ، على أساس الاختبار ، أدلة حول امتثال جهة الجهة لتلك المتطلبات والأداء مثل الإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية في هذه الظروف. نعتقد أن مراجعتنا توفر أساساً معقولاً لرأينا. لا يوفر التدقيق الذي نقوم به تحديداً قانونياً للالتزام جهة المثال بتلك المتطلبات. كما هو موضح في البند [اذكر الأرقام المرجعية للنتائج ذات الصلة ، على سبيل المثال ، X1-1020 و X1-4 20] في الجدول المرفق من النتائج والتكاليف المشكوك فيها ، لم تنقيد جهة المثال بالمتطلبات المتعلقة [بتحديد البرنامج الفيدرالي الرئيسي]. في رأينا ، من الضروري الامتثال لهذه المتطلبات للكيان المثالي للامتثال للمتطلبات ينطبق على هذا البرنامج. في رأينا ، امتثلت "جهة المثال" ، من جميع النواحي المادية ، مع المتطلبات المشار إليها أعلاه والتي تنطبق على كل منها من البرامج الفيدرالية الرئيسية للسنة المنتهية في 30 يونيو ، X120. ومع ذلك ، كشفت نتائج إجراءات التدقيق لدينا الحالات عدم الامتثال لتلك المتطلبات ، والتي يتعين الإبلاغ عنها وفقاً لـ OMB Circular A-133 والتي تكون موضحاً في الجدول الزمني المصاحب للنتائج والتكاليف التي تم التشكيك فيها كبنود [سرد الأرقام المرجعية للنتائج ذات الصلة ، على سبيل المثال ، X1-320 و X1-6 20].

الرقابة الداخلية على الامتثال تعد إدارة الكيان المثالي مسؤولة عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح والعقود والمنح المنطبقة على البرامج الفيدرالية. في التخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق ، نظرنا مثال السيطرة الداخلية للكيان على الامتثال للمتطلبات التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر ومادي على التخصص البرنامج الفيدرالي من أجل تحديد إجراءات تدقيقنا لغرض التعبير عن رأينا بشأن الامتثال ، ولكن ليس من أجل الغرض من التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية على الامتثال. وفقاً لما سبق ، لا نعبر عن رأي بشأنه فعالية الرقابة الداخلية للهيئة على الامتثال. كان نظرنا في الرقابة الداخلية على الامتثال محدوداً الغرض الموضح في الفقرة السابقة ولا يحدد بالضرورة جميع أوجه القصور في الرقابة الداخلية للكيان قد تكون أوجه قصور أو نقاط ضعف كبيرة كما هو موضح أدناه. ومع ذلك ، كما هو موضح أدناه ، حددنا بعض أوجه القصور في الرقابة الداخلية على الامتثال التي نعتبرها أوجه قصور كبيرة. يحدث نقص في التحكم في الرقابة الداخلية للكيان على الامتثال عندما لا يسمح تصميم أو تشغيل عنصر التحكم الإدارة أو الموظفين ، في السياق العادي لأداء وظائفهم المعينة ، لمنع أو عدم الامتثال لعدم الالتزام نوع متطلبات الامتثال لبرنامج فيدرالي في الوقت المناسب.النقص الكبير هو نقص في التحكم ، أو الجمع من أوجه القصور السيطرة ، التي تؤثر سلباً على قدرة الكيان على إدارة برنامج الاتحادية بحيث يكون هناك أكثر من ألف احتمال بعيد بأن عدم الامتثال لنوع من متطلبات الامتثال لبرنامج فيدرالي أكثر من غير منطقي لن يتم منعه أو اكتشافه من خلال الرقابة الداخلية للكيان. نحن نعتبر أوجه القصور في أنا [تاريخ] المصدر: AICPA at <http://www.aicpa.org>. حقوق الطبع والنشر 2007-1982 من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، وشركة جميع الحقوق محجوز. أعيد طبعها بإذن. التوضيح 14-20 نتائج التدقيق التفاصيل: مراجعة واحدة تعلن OMB Circular A-133 أنه يجب تقديم نتائج التدقيق بتفاصيل كافية (1) للمراجعة لإعداد خطة عمل تصحيحية واتخاذ إجراءات تصحيحية و

(2) للوكالات الفيدرالية والكيانات التمريزية للوصول إلى قرار الإدارة. التالية محددة ينبغي إدراج المعلومات ، حسب الاقتضاء ، في نتائج التدقيق:

1. البرنامج الاتحادي وتحديد الجائزة الفدرالية المحددة - بما في ذلك كتالوج عنوان ورقم المساعدة الفيدرالية المحلية (CFDA) ورقم المكافأة الفيدرالية والسنة ، اسم الوكالة الفيدرالية ، واسم الكيان التمريزي الساري.

2. المعايير أو المتطلبات المحددة التي تستند إليها استنتاجات التدقيق ، بما في ذلك القانون ، التنظيمية ، أو الاقتباس الأخرى.

3. تم العثور على الشرط - بما في ذلك الحقائق التي تدعم العيوب المحددة في المراجعة العثور على.

4. تحديد التكاليف المشكوك فيها وكيفية حسابها.

5. المعلومات لتوفير منظور مناسب للحكم على الانتشار والنتائج من نتائج التدقيق ، مثل ما إذا كانت نتائج التدقيق تمثل حالة معزولة أو مشكلة نظامية. (عند الاقتضاء ، يجب أن تكون الحالات المحددة مرتبطة بالكون وعدد الحالات التي تم فحصها وتحديد كميتها من حيث القيمة بالدولار.)

6. تأثير محتمل ممكن - لتوفير معلومات كافية للمدقق والفدرالية الوكالة ، أو الكيان التمريزي في حالة المتعهد الفرعي ، للسماح لهم بتحديد سبب وتأثير لتسهيل العمل التصحيحي الفوري والسليم.

7. توصيات لمنع حدوث قصور المستقبل المحدد في المراجعة العثور على.

8. آراء المسؤولين الخاضعين للمراجعة المسؤولة ، لا سيما عندما لا يتفقون مع نتائج التدقيق (بالقدر العملي).

مسؤوليات اعداد تقارير التدقيق الجهة الخاضعة للمراقبة مسؤولة عن تجميع حزمة تقارير التدقيق الفردي يتضمن:

1. البيانات المالية

2. جدول النفقات من الجوائز الاتحادية

التوضيح 15-20 تقارير المراجعة الواحدة

بالنسبة للمنظمة أو الكيان الآخر: بالنسبة إلى برامج المساعدات المالية الفيدرالية:

تقرير عن فحص Basic البيانات المالية للكيان باعتباره ككل ، أو الإدارة أو الوكالة أو المؤسسة تغطيتها المراجعة. يشمل رأي حول عدالة عرض القوائم المالية. (GAAS)

تقرير عن الجدول التكميلي للنفقات الكيان المالي الفيدرالي برامج جوائز المساعدة ، والتي تُظهر الإجمالي النفقات لكل مساعدة فيدرالية برنامج الجائزة. يتضمن الرأي حول ما إذا كان منصوص عليه إلى حد ما بالنسبة إلى المالية الأساسية البيانات التي اتخذت ككل. تقرير عن الرقابة المحاسبية الداخلية يعتمد فقط على الدراسة والتقييم كجزء من تدقيق Basic القوائم المالية. (GAGAS) تقرير عن الضوابط الداخلية المتعلقة برامج جوائز فيدرالية رئيسية. تقرير عن الامتثال للقوانين و اللوائح التي قد يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية. (GAGAS) تقرير عن الامتثال لبرنامج محدد المتطلبات والقوانين الاتحادية ذات الصلة و اللوائح ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، الإشارة إلى جدول النتائج و تكاليف شكك. يتضمن رأي مدقق (مراجعين) على ما إذا كانت تتم إدارة MFAPS في الامتثال لقوانين البرنامج المحددة هذه واللوائح التي عدم الامتثال يمكن أن يكون لها تأثير مادي على المسموح به من النفقات البرنامجية.

تقرير عن الاحتيال أو أفعال غير قانونية أخرى ، أو مؤشرات على ذلك ، عند اكتشافها (مكتوبة تقرير مطلوب). عادة ، يتم إصدار هذه التقارير بشكل منفصل فقط إذا كانت المخالفات اكتشفت.

3. ملخص الجدول الزمني لنتائج المراجعة السابقة

4 - تقرير (تقارير) مراجع الحسابات ، بما في ذلك جدول النتائج والتكاليف المسكونة

5. خطة العمل التصحيحية نسخة واحدة من حزمة الإبلاغ هذه ، بالإضافة إلى نموذج جمع بيانات منتظم -

انظر الملحق 20-2 - يجب إرسالها عبر الإنترنت إلى مركز المقاصة الفيدرالي للمراجعة مكتب الإحصاء الأمريكي (<http://harvester.census.gov/sac>). بالإضافة إلى ذلك ، أينما

هناك نتائج التدقيق ، يجب أن تكون نسخ حزمة الإبلاغ كما يلي:

- تقديمها إلى غرفة المقاصة لكل وكالة اتحادية تقدم جوائز متعلقة بالنتائج مباشرة إلى الجهة الخاضعة للتدقيق.
- يتم إرسالها إلى كل كيان تمريري يقوم بجوائز متعلقة بالنتائج بشكل غير مباشر إلى الجهة الخاضعة للتدقيق.

مسائل اخرى

يستمر الممارسون والمانحون في طرح أسئلة حول التنفيذ الآخر المسائل ذات الصلة لأنها تجري تدقيقات فردية. ردا على هذه الأسئلة و مخاوف ، AICPA ، OMB ، مكتب محاسبة الحكومة ، ومجلس الرئيس على النزاهة و تستمر الكفاءة في دراسة القانون وتفسيره والتوجيهات ذات الصلة وتقديم إرشادات إضافية حول تنفيذ المتطلبات المحددة لـ القانون واللوائح

تعليقات ختامية

كل من نظرية ومراجعة الحسابات الحكومية تتطوران بسرعة. إن قانون التدقيق الفردي ، بصيغته المعدلة ، و OMB Circular A-133 يتطلب ذلك الحكومة كما أن عمليات التدقيق غير الهادفة للربح تذهب إلى حد كبير خارج نطاق العمليات المالية التقليدية مراجعة الحسابات ، لا سيما في تقييم الامتثال القانوني والضوابط الداخلية والإبلاغ عنه لبرامج المساعدة المالية الفيدرالية. كان لقانون التدقيق الموحد تأثير كبير على مهنة المراجعة ، بما في ذلك مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين والحكوميين. يغطي القانون جميع الولايات الخمسين ، معظم 80,000 بالإضافة إلى الوحدات الحكومية المحلية ، والعديد من المنظمات غير الهادفة للربح.

في الواقع ، في حين أن المحاسبين العاميين أداء أقل من 5000 تدقيق من الشركات التجارية العامة في كل عام ، فإنها تؤدي عدة أضعاف هذا العدد عمليات التدقيق الفردية.

اقترحت OMB مؤخراً (1) زيادة عتبة المراجعة الفردية للكيانات أن تنفق 1,000,00 دولار أو أكثر من الجوائز الاتحادية ؛ (2) تتطلب الكيانات التي تنفق \$ 1,000,000 - \$ 3,000,00 للحصول على مراجعة واحدة معدلة في أي برنامج رئيسي وسوف تركز إجراءات مراجعة الامتثال على التكاليف المسموح بها / غير المسموح بها وواحدة مطلب إضافي و (3) تتطلب الكيانات التي تنفق أكثر من 3,000,000 دولار

لتكون خاضعة لمراجعة واحدة كاملة. اقترح "إشعار مسبق" مكتب الإدارة والميزانية أيضا تغييرات أخرى في مراجعة الحسابات الفردية ومبادئ التكلفة المسموح بها.

المعاجم

تم اقتباس معجم مصطلحات التدقيق الحكومية من "تعريفات" قسم OMB المعمم A-133 ، "مراجعة حسابات الدول ، والحكومات المحلية ، وعدم منظمات الربح" (2003).

Auditee: أي كيان غير عضوى ينفق الجوائز الفيدرالية التي يجب أن تكون تدقيقها بموجب التعميم A-133.

اكتشاف التدقيق: أوجه القصور التي يتعين على المدقق الإبلاغ عنها في الجدول من النتائج وتساءل التكاليف.



مراجع الحسابات: محاسب عام أو تدقيق حكومي فيدرالي أو حكومي أو محلي بالمنظمة التي تقي بالمعايير العامة المحددة في الحكومة المقبولة عموماً معايير التدقيق (GAGAS).  
لا يشمل مصطلح مراجع الحسابات الداخلي مراجعي المنظمات غير الربحية.